ملخص مذكرة العملية

مصرف المغرب ش.م

إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي أقصاه 500.000.000 درهم من حيث المبلغ الأصلي

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- هذه المذكرة الخاصة بالعملية،
- الوثيقة المرجعية لمصرف المغرب المتعلقة بالسنة المالية 2022 والربع الأول من سنة 2023 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 26 يونيو 2023 تحت المرجع EN/EM/010/2023.

	الشطر A غير مدرج	الشطر B غير مدرج
الحد الأقصى	500.000.000 درهم	
العدد الأقصى للسندات	5.000 سند تابعي لأجل لا محدود	
القيمة الاسمية الأحادية	100.000 درهم	
الأجل	لأجل لا محدود مع إمكانية تسديد مسبق بعد السنة الخامسة لتاريخ الانتفاع. والذي لا يمكن أن يتم إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق لخمس سنوات كحد أدنى	
سعر الفائدة الاسمي	قابل للمراجعة كل 10 سنوات : بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر 10 سنوات والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 10 يوليوز 2023. تضاف إليه علاوة المخاطر المتراوحة بين 225 و 235 نقطة أساس.	قابل للمراجعة سنويا : بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 10 يوليوز 2023. تضاف إليه علاوة المخاطر المتراوحة بين 205 و 215 نقطة أساس.
علاوة المخاطر	بين 225 و 235 نقطة أساس	بين 205 و 215 نقطة أساس
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا) ثم الشطر A (بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات)	
ضمانة التسديد	بدون	
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي (خارج البورصة)	

فترة الاكتتاب: من 12 يوليوز 2023 إلى 14 يوليوز 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وتداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحتهم في مذكرة العملية هذه

الهيئة المكلفة بالتوظيف	المستشار المالي والمنسق العام
مصرف المغرب CRÉDIT DU MAROC	مصرف المغرب CRÉDIT DU MAROC

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 بتنفيذ القانون رقم 12 -44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة الى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 5 يوليوز 2023 تحت المرجع VI/EM/020 /2023.

لا تشكل مذكرة العملية هذه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويتكون هذا الأخير من الوثائق التالية:

- هذه المذكرة الخاصة بالعملية،
- الوثيقة المرجعية لمصرف المغرب المتعلقة بالسنة المالية 2022 والربع الأول من سنة 2023 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 26 يونيو 2023 تحت المرجع EN/EM/010/2023.

تنبـيـه

تهم تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل المنشور المكون من الوثائق التالية :

- **هذه المذكرة الخاصة بالعملية،**
- **الوثيقة المرجعية لمصرف المغرب المتعلقة بالسنة المالية 2022 والربع الأول من سنة 2023 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 26 يونيو 2023 تحت المرجع EN/EM/010/2023.**

يطلب من المستثمرين المحتملين الاطلاع على المعلومات المتضمنة في كافة الوثائق المذكورة آنفا قبل اتخاذ قرار المشاركة في العملية موضوع هذه المذكرة.

لا تقتضي تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل الموافقة على فرصة العملية ولا التحقق من المعلومات المقدمة. وإنما تم منحها بعد دراسة دقة وتناسق المعلومة الممنوحة في أفق العملية المقترحة على المستثمرين.

ويلفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى المخاطر التي تحيط بالاستثمار في الأدوات المالية.

لا تصدر الهيئة المغربية لسوق الرساميل رأيها حول فرصة العملية المقدمة ولا على وضعية المصدر. ولا تشكل تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل ضمانة ضد المخاطر المرتبطة بالمصدر أو السندات المقترحة في إطار العملية موضوع هذا المنشور.

وهكذا، يجب على المستثمر التأكد قبل الاكتتاب من الفهم الجيد لطبيعة وخصائص السندات المعروضة، وكذا التحكم في تعرضه للمخاطر المرتبطة بهذه السندات.

لهذه الغاية، يطلب من المستثمر :

- **الاطلاع بعناية على كافة الوثائق والمعلومات المعروضة عليه، لاسيما تلك الواردة في قسم " عوامل المخاطر " المبين أدناه وكذا في الوثيقة المرجعية المذكورة مسبقا؛**
- **استشارة عند الاقتضاء لأي مهني مختص عند الحاجة في مجال الاستثمار في الأدوات المالية.**

لا يتوجه المنشور سابق الذكر للأشخاص التي لا تسمح القوانين المطبقة على مقر إقامتهم بالمشاركة في العملية المقترحة.

يرجى من الأشخاص الذين قد يوجد المنشور في حوزتهم التأكد واحترام القوانين التي يخضعون لها في مجال المشاركة في هذا الصنف من العمليات.

لن تقترح الهيئة المكلفة بالتوظيف الأدوات المالية، موضوع المنشور المذكور مسبقا إلا بشكل مطابق للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل في أي دولة تقدم فيها عرضا مماثلا.

لا تتحمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل لمسؤولية عند عدم احترام هذه القوانين أو الأنظمة من طرف الهيئة المكلفة بالتوظيف.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعية ومن جهة ثانية بفعل مدته غير المحددة. ويكمن تأثير بند تابعية السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعية لأجل محدد التي تم إصدارها أو التي سيتم إصدارها

LISDANIAT

لاحقا. ويشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي وستأتي من مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال مصرف المغرب.

علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- **ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.**
- **يتضمن الاستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد.**

LISDANIAT

القسم الأول : تقديم العملية

I. بنية العرض

يعتزم مصرف المغرب إصدار 5.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الأقصى للعملية إلى 500 000 000 درهم، موزعا كما يلي :

- الشطر "A" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500 000 000 درهم وقيمة إسمية أحادية تبلغ 100 000 درهم.
- الشطر "B" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500 000 000 درهم وقيمة إسمية أحادية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 500 000 000 درهم.

في حالة لم يتم الاكتتاب كليا في الاقتراض السندي، يمكن حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب فعليا من طرف المستثمرين (المحدد سقفه في 500 000 000 درهم).

II. هدف العملية

يكمن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في تعزيز الأموال الذاتية لمصرف المغرب من أجل مواكبة تطوير نشاطه لاسيما من خلال الرفع من قدرته على توزيع القروض مع مراعاة نسبة الملاءة كما تم تحديدها في القوانين البنكية المطبقة.

وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى1.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود لمصرف المغرب

تنبيه :

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعية و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعية السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعية لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا.

علاوة على ذلك، يشكل المبلغ المقترض والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي وستأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال مصرف المغرب.

كما يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- *ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.*
- *يتضمن الاستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل الرابع من هذا القسم.*

خصائص الشطر A

سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات ، لأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**500 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**5.000 سند تابعي لأجل لا محدود**
القيمة الإسمية الأحادية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100% أي 100 000 درهم**
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 12 إلى 14 يوليوز 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	20 يوليوز 2023
الأجل	لا محدود
الشكل القانوني	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا) ثم الشطر A (بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات)
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات** بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر 10 سنوات والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 10 يوليوز 2023. تضاف إليه علاوة المخاطر المتراوحة بين 225 و 235 نقطة أساس. وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل مصرف المغرب في موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يوم 10 يوليوز 2023. وبعد مرور العشر سنوات الأولى وبالنسبة لكل 10 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المعاين أو المحتسب انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات منصرمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 225 و 235 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف مصرف المغرب على موقعه الإلكتروني www.créditdumaroc.ma ، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي.

	في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لعشر سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف مصرف المغرب بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسباني)
علاوة المخاطرة	بين 225 و 235 نقطة أساس
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 يوليوز من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 يوليوز إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه مصرف المغرب بتسديد رأس المال. ويمكن لمصرف المغرب حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لامحدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها مصرف المغرب. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل. ويلزم مصرف المغرب بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي: ▪ يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛ ▪ تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛ ▪ لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛ ▪ تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛ ▪ لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛ ▪ لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛ ▪ تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛ ▪ تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها

مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛
- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛
- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛
- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و
- لا يفرض إلغاء التوزيعات أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف مصرف المغرب على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان مصرف المغرب.

ويمكن لمصرف المغرب حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه.

وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف مصرف المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف مصرف المغرب على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

وتحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي

	يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".
تسديد رأس المال	يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .
التسديد المسبق	يمنع على مصرف المغرب القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع . وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات وبعد موافقة بنك المغرب. إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر (www.créditdumaroc.ma) مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته . لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند » امتصاص الخسائر « . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0 % من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات . إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد. ويمتنع مصرف المغرب عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم مصرف المغرب بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها . في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول مصرف المغرب خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل مصرف المغرب في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية مصرف المغرب ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفض[1] قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد.

وتخفض قيمة السندات بالميلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى1 مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)[2]

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد.

وسيقوم مصرف المغرب بنشر نسبته CET 1 على أساس فردي وموطد وكذا المستويات التوقعية لكل فترة لحصر الحسابات نصف السنوية في أفق 18 شهرا .

ويتم هذا النشر لنسبة CET 1، كما تم تحديده من طرف بنك المغرب المتعلقة بالسنة المالية المحصورة وكذا المستويات التوقعية، على أساس فردي وموطد قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III لمصرف المغرب (يمكن الاطلاع عليها في موقعه الإلكتروني) . وسيتم إرسال هذه الإصدارات بشكل متزامن للهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ

[1] من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية للسندات أن يتيح لمصرف المغرب معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

[2] تجدر الإشارة بأن النسب الاحترازية والتوقعية (CET1 و tier 1 ونسب الملاءة) تقدم في الوثيقة المرجعية لمصرف المغرب المتعلقة بالسنة المالية 2022 والربع الأول من سنة 2023 .

	ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة. وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لمصرف المغرب البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة. في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر. وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية). في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.
بنود التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام مصرف المغرب لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض / التابعية	يخضع رأس المال لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية مصرف المغرب، يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة ولامحدودة بدون آلية إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي أصدرها مصرف المغرب أو التي يمكن لمصرف المغرب إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين : ▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛ ▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية لمدة محدودة التي أصدرها مصرف المغرب أو التي يمكن لمصرف المغرب إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 4 يوليوز 2023 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات التابعية لأجل لا محدود بتعيين مكتب حديد للاستشارة، ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا لكتلة حاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور فتح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A وB (سندات تابعية لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه. وطبقا للمادة 301 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تقرر تحديد أتعاب الوكيل المؤقت ووكيل كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة. وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

	علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد ممثلا لكتلة حاملي سندات الإصدارات التالية المنجزة من طرف مصرف المغرب والتي لم يحل أجلها : ▪ إصدار سندات تابعية بمبلغ 500 مليون درهم في 2016 ؛ ▪ إصدار سندات تابعية بمبلغ 750 مليون درهم في 2018 . باستثناء المهام المذكورة أعلاه، لا يمتلك مكتب حديد أية مهام تجاه مصرف المغرب ولا يمتلك أية علاقة رأسمالية مع هذا الأخير.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

خصائص الشطر B

سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا ، وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**500 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**5.000 سند تابعي لأجل لا محدود**
القيمة الإسمية الأحادية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100% أي 100 000 درهم**
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 12 إلى 14 يوليوز 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	20 يوليوز 2023
الأجل	لا محدود
الشكل القانوني	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا) ثم الشطر A (بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات)
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا** بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 10 يوليوز 2023. تضاف إليه علاوة المخاطر المتراوحة بين **205 و 215** نقطة أساس. وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل مصرف المغرب في موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 10 يوليوز 2023. وبعد مرور التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا (نسبة نقدية) المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات منصرمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 205 و 215 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف مصرف المغرب على موقعه الإلكتروني

	www.créditdumaroc.ma ، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي.
طريقة حساب سعر الفائدة المرجعي	في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف مصرف المغرب بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسباني) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : (((السعر الحسباني + 1) ^ (k / عدد الأيام الصحيح*)) – 1) × k/360 ؛ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسباني الذي نريد تحويله. * عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما
علاوة المخاطرة	بين 205 و 215 نقطة أساس
تاريخ تحديد سعر الفائدة	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 يوليوز من كل سنة. سيتم إعلان سعر الفائدة الجديد، من قبل الجهة المصدرة للسندات، عن طريق موقعها الإلكتروني، قبل خمسة أيام عمل من التاريخ السنوي.
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 يوليوز من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 يوليوز إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه مصرف المغرب بتسديد رأس المال. ويمكن لمصرف المغرب حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لامحدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها مصرف المغرب. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل. ويلزم مصرف المغرب بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛
- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛
- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛
- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛
- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛
- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و
- لا يفرض إلغاء التوزيعات أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف مصرف المغرب على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان مصرف المغرب.

	ويمكن لمصرف المغرب حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف مصرف المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف مصرف المغرب على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية. في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات. و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية **القيمة الاسمية × سعر الفائدة الاسمية × عدد الأيام الصحيح / 360 [يوما].** يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".
تسديد رأس المال	يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .
التسديد المسبق	يمنع على مصرف المغرب القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع . وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات وبعد موافقة بنك المغرب. إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر (www.créditdumaroc.ma) مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته . لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند » امتصاص الخسائر « . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات . إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

	ويمتنع مصرف المغرب عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم مصرف المغرب بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها . في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول مصرف المغرب خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل مصرف المغرب في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية مصرف المغرب ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .
امتصاص الخسائر	تخفض[3] قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتخفض قيمة السندات بالميلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى1 مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)[4] ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) . وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد. وسيقوم مصرف المغرب بنشر نسبته CET 1 على أساس فردي وموطد وكذا المستويات التوقعية لكل فترة لحصر الحسابات نصف السنوية في أفق 18 شهرا . ويتم هذا النشر لنسبة CET 1، كما تم تحديده من طرف بنك المغرب المتعلقة بالسنة المالية المحصورة وكذا المستويات التوقعية، على أساس فردي وموطد قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات

[3] من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية للسندات أن يتيح لمصرف المغرب معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

[4] تجدر الإشارة بأن النسب الاحترازية والتوقعية (CET1 و tier 1 ونسب الملاءة) تقدم في الوثيقة المرجعية لمصرف المغرب المتعلقة بالسنة المالية 2022 والربع الأول من سنة 2023 .

الدعامة III لمصرف المغرب (يمكن الاطلاع عليها في موقعه الإلكتروني) . وسيتم إرسال هذه الإصدارات بشكل متزامن للهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لمصرف المغرب البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.

يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.

	كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.
بنود التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام مصرف المغرب لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض / التابعية	يخضع رأس المال لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية مصرف المغرب، يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة ولامحدودة بدون آلية إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي أصدرها مصرف المغرب أو التي يمكن لمصرف المغرب إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين : ▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛ ▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية لمدة محدودة التي أصدرها مصرف المغرب أو التي يمكن لمصرف المغرب إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 4 يوليوز 2023 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات التابعية لأجل لا محدود بتعيين مكتب حديد للاستشارة ، ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا لكتلة حاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور فتح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت

	المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A وB (سندات تابعية لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه. وطبقا للمادة 301 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تقرر تحديد أتعاب الوكيل المؤقت ووكيل كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة. وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات. علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد ممثلا لكتلة حاملي سندات الإصدارات التالية المنجزة من طرف مصرف المغرب والتي لم يحل أجلها : ▪ إصدار سندات تابعية بمبلغ 500 مليون درهم في 2016 ؛ ▪ إصدار سندات تابعية بمبلغ 750 مليون درهم في 2018 ؛ باستثناء المهام المذكورة أعلاه، لا يمتلك مكتب حديد أية مهام تجاه مصرف المغرب ولا يمتلك أية علاقة رأسمالية مع هذا الأخير.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

IV. حالة التخلف عن الأداء

يشكل حالة للتخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ الفوائد الواجب على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه، وعدا إذا قررت الشركة بعد موافقة بنك المغرب إلغاء جزئي أو كلي لأداء الفوائد طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في خصائص السندات التابعية لأجل لا محدود المبينة أعلاه في القسم الثاني - العنوان الثاني - المعلومات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود لمصرف المغرب.

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعذارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعذار.

وإذا لم تقم الشركة بمعالجة التخلف عن الأداء بعد مرور 14 يوم عمل التي تلي توصلها بالإعذار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار من لدن هذه الأخيرة التي تبت ضمن شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانونا وبعد مجرد إشعار كتابي موجه للمصدر، مع إرسال نسخة لمؤسسة التوطين والهيئة المغربية لسوق الرساميل أن يجعل من كافة الإصدار مستحق الأجل، مما يجبر الشركة بقوة القانون على تسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ رأس المال والفوائد المستحقة منذ آخر تاريخ أداء للفوائد مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. علما أن الرأسمال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات)، أو في حالة تسديد مسبق، الرأسمال الواجب المتبقي.

V. المخاطر المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود

1. المخاطر العامة المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود

- **مخاطر النسب :** يمكن أن تؤثر المخاطر المتعلقة بتطور نسب الفائدة على عائد السندات التي تتغير نسبة فائدتها كل عشر سنوات. وقد يؤدي ارتفاع نسب الفائدة إلى انخفاض قيمة السندات المملوكة ؛
- **مخاطر التخلف عن الأداء** : يمكن للسندات موضوع مذكرة العملية هذه أن تترتب عنها مخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتجسد هذه المخاطر بعدم الوفاء بالفوائد والمبلغ الأصلي

2. المخاطر الخاصة المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- **المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية :** تعتبر السندات التابعية لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة بالنسبة لبعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛

- **المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية :** تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات « PAY-OFF » المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب

LISSANIAT

الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تدبيرها ولا سيما تثمينها أمرا معقدا ؛

- المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعية لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات ؛
- المخاطر المرتبطة ببند تابعية السندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعية السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر سيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعية لمدة محدودة وغير محدودة بدون آليات إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في المغرب أو في الخارج ؛
- المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الإسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذه المذكرة وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموطد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.

بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن لمصرف المغرب أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .

ويسهر مصرف المغرب بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب .
- تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط، أي :
  - نسبة على الأموال الذاتية من المستوى 1 تساوي على الأقل % 8. وتبلغ هذه النسبة 10,8% على أساس فردي و 11,7 % على أساس موطد إلى غاية 31 دجنبر 2022 .
  - نسبة على الأموال الذاتية من المستوى 1 تساوي على الأقل 9 % (مقابل نسبة 11,13% على أساس فردي و 12,1% على أساس موطد بالنسبة لمصرف المغرب إلى غاية 31 دجنبر 2022 .
  - نسبة على الأموال الذاتية من المستوى 1 والمستوى 2 تساوي على الأقل 12,0 % (مقابل نسبة 14,62% على أساس فردي و 14,47 %على أساس موطد بالنسبة لمصرف المغرب إلى غاية 31 دجنبر 2022 .
- الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال التصريح بنسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .

- المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كليا أو جزئيا) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب إرادة المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.

- عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :

- تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
- إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
- دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ مصرف المغرب ومساهموه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب ، أي نسبة دنيا CET 1 قدرها 8 %، ونسبة دنيا للدعامة 1 قدرها 9 % ونسبة ملاءة دنيا قدرها 12 %.

- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذه المذكرة بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفض سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.
- المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذه المذكرة عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :

- خيار التسديد المسبق ؛
- خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛
- خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

- المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

VI. الجدول الزمني للعملية

الترتيب	المراحل	التواريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	05/07/2023
2	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر (www.créditdumaroc.ma)	05/07/2023
3	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	07/07/2023
4	معاينة سعر الفائدة المرجعي	10/07/2023
5	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية على الموقع الإلكتروني للمصدر	10/07/2023
6	فتح فترة الاكتتاب	12/07/2023
7	إغلاق فترة الاكتتاب	14/07/2023
8	تخصيص السندات	14/07/2023
9	التسديد/ التسليم	20/07/2023
10	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	24/07/2023

القسم الثاني : معلومات تتعلق بمصرف المغرب

VII. معلومات عامة

اسم الشركة	**مصرف المغرب**
المقر الرئيسي	58-48، شارع محمد الخامس، الدار البيضاء قرر مجلس الرقابة المنعقد في 26 ماي 2023 نقل المقر الرئيسي للعنوان التالي : 201، شارع أنفا، الدار البيضاء وإجراء التعديل المرتبط بذلك في النظام الأساسي. ولا زالت الشكليات القانونية المتعلقة بالنقل قيد التنفيذ.
رقم الهاتف والفاكس	الهاتف : 00 70 47 22 05 (212) الفاكس : 27 71 27 22 05 (212)
الموقع الإلكتروني	www.creditdumaroc.ma
الشكل القانوني	مصرف المغرب هو شركة مساهمة لها مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة
تاريخ التأسيس	10/04/1963
مدة الحياة	99 سنة ابتداء من تاريخ تسجيله في السجل التجاري
رقم التسجيل التجاري	الشركة مقيدة في السجل التجاري للدار البيضاء تحت عدد 717 28 في السجل التحليلي.
السنة المالية	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الاطلاع على الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للشركة.
غرض الشركة **(المادة 3 من النظام الأساسي)**	تهدف الشركة في إطار القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها و القانون رقم 95-15 المتعلق بمدونة التجارة وجميع القوانين المعمول بها أو المستقبلية التي ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بنشاطها إلى القيام بجميع عمليات البنك والبنك التشاركي وأساسا استلام أموال من العموم بما في ذلك ودائع الاستثمار وتوزيع جميع أشكال القروض ووضع رهن تصرف الزبناء جميع وسائل الأداء أو تدبيرها وتمويل الزبناء من خلال منتجات مرابحة، ومضاربة، وإجارة، ومشاركة والسلم والاصطناع أو من خلال أي منتوج آخر حصل على ترخيص من طرف المجلس العلمي الأعلى. كما يمكنها القيام ب : ▪ جميع عمليات الصرف و التجارة الخارجية وتدبير الأصول؛ ▪ الاستشارة والتدبير في المجال المالي وفي مجال القيم المنقولة ؛ ▪ أخذ مساهمة في المقاولات الموجودة أو قيد التأسيس سواء في المغرب أو الخارج؛ وبالنسبة للحاجيات المتعلقة بأنشطتها ، يمكنها : ▪ شراء و استئجار و تجهيز و استغلال جميع المحلات والبنايات والأصول التجارية سواء في المغرب أو الخارج ؛ ▪ شراء أو استئجار جميع التجهيزات والمعدات والسيارات؛ ▪ إحداث أية وكالة أو شركة تابعة سواء في المغرب أو الخارج.

	وبصفة عامة، القيام ضمن الحدود المبينة في القوانين والأنظمة المطبقة على البنوك بشكل مباشر أو عير مباشر بجميع العمليات المالية والمنقولة والعقارية والتجارية وغيرها التي من شأنها تحفيز تطور الشركة.
رأسمال الشركة إلى غاية 30/06/2023	يبلغ رأسمال مصرف المغرب 1.088.121.400 درهم موزعا على 10.881.214 سهما بقيمة اسمية تبلغ 100 درهم للسهم.
النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة على المصدر	النصوص المنظمة للشكل القانوني لمصرف المغرب : ▪ القانون رقم 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه. النصوص المنظمة لنشاط مصرف المغرب : ▪ القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (القانون البنكي) النصوص المنظمة للجوء مصرف المغرب لطلب عمومي للادخار و إدراج سنداته : ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 الصادر في 14 يوليوز 2016؛ ▪ دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ القانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛ ▪ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 02-43؛ ▪ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 06-46؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208الصادر الصادر في **3** يوليوز **2019** ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 وقرار رقم 05-77 الصادر في 17 مارس 2005؛ ▪ القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ القانون رقم 12 -44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة الى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛ النصوص المنظمة للجوء مصرف المغرب لإصدار شهادات الإيداع : ▪ القانون رقم 35-94 المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول كما تم تعديله وتتميمه بقرار وزارة المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول كما تم تغييره وتتميمه، ودورية بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادر في 30 يناير 1996 المتعلق بشهادات الإيداع وملحقه التعديلي.
المحكمة المختصة في حالة نزاع	المحكمة التجارية للدار البيضاء
النظام الضريبي	يخضع مصرف المغرب، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على القيمة المضافة (10%) و للضريبة على الشركات التي ترتفع نسبتها تدريجيا لتبلغ 40 % في 2026. وفي 2023، يخضع البنك للقوانين التجارية والضريبية للقانون العام.

المصدر : مصرف المغرب

VIII. معلومات تتعلق برأسمال مصرف المغرب

1. تشكيل رأس المال

إلى غاية 31 مارس 2023 ، يبلغ رأسمال مصرف المغرب 1.088.121.400 درهم محررا بالكامل، موزعا على 10.881.214 سهما بقيمة إسمية تبلغ 100 دراهم للسهم الواحد.

ويعرض الجدول التالي بنية مساهمي مصرف المغرب إلى غاية 31 دجنبر 2022 :

المساهمون*	عدد الأسهم	% من رأس المال وحقوق التصويت
شركة هولماركوم فينانس	5 539 363	50,91 %
مجموعة القرض الفلاحي ش.م	1 632 182	15,00 %
أطلنطا سند	1 392 744	12,80 %
تأمين الوفاء	1 168 523	10,74 %
مساهمون أخرون	1 148 402	10,55 %
100,00%	**10 881 214**	**100,00%**

المصدر : مصرف المغرب

* القيمة الاسمية للأسهم هي 100 درهم. ويتم تحرير هذه الأسهم بالكامل

2. أعضاء مجلس الرقابة

أعضاء مجلس الرقابة إلى غاية 31 ماي 2023

تعريف أعضاء مجلس الرقابة	السن	الجنس	الجنسية	تاريخ التعيين الأول	تاريخ التجديد	تاريخ انتهاء المهام	عضو في لجنة	المنصب الرئيسي
حسن بنصالح رئيس المجلس	52		مغربية	12/2022	_	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	-	الرئيس المدير العام لمجموعة هولماركوم
كريم شيوار عضو في المجلس	60		مغربية	12/2022	_	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	A و R	المدير العام المنتدب لمجموعة هولماركوم
زهير الشرقي عضو في المجلس	67		مغربية	12/2022	_	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	C و R	موظف محال على التقاعد
محمد علي القادري عضو مستقل في المجلس	68		مغربية	12/2022	_	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	A وC	مدير عام مكتب ديكتيس
حبيبة لقلالش عضو مستقل في المجلس	51		مغربية	03/2019	06/2022	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	R	مدير عام المكتب الوطني للمطارات
ميشيل لوماسون عضو في المجلس	65		فرنسية	06/2022	_	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	A	مدير تطوير البنوك على الصعيد الدولي في مجموعة القرض الفلاحي ش.م

أطلنطا سند ش.م **تمثلها السيدة** **فاطمة الزهراء** **بنصالح** **عضو في المجلس**	53		مغربية	12/2022	–	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	C	نائبة رئيس أطلنطا سند ش.م
شركة هولماركوم فينانس تمثلها **السيدة لمياء القنديلي** **عضو في المجلس**	39		مغربية	12/2022	–	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	A	مدير تطوير شركة هولماركوم فينانس
مجموعة القرض الفلاحي ش.م **يمثلها السيد** **ريجيس بيسار فالغاس** **عضو في المجلس**	62		فرنسية	12/2005	06/2022	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	R	مكلف بعمليات الإدماج والشراء في إدارة الشؤون المالية بمجموعة القرض الفلاحي ش.م

4. الهيكل التنظيمي القانوني لمصرف المغرب

يتمثل الهيكل التنظيمي لمجموعة مصرف المغرب إلى غاية 9 يونيو 2023 كما يلي :

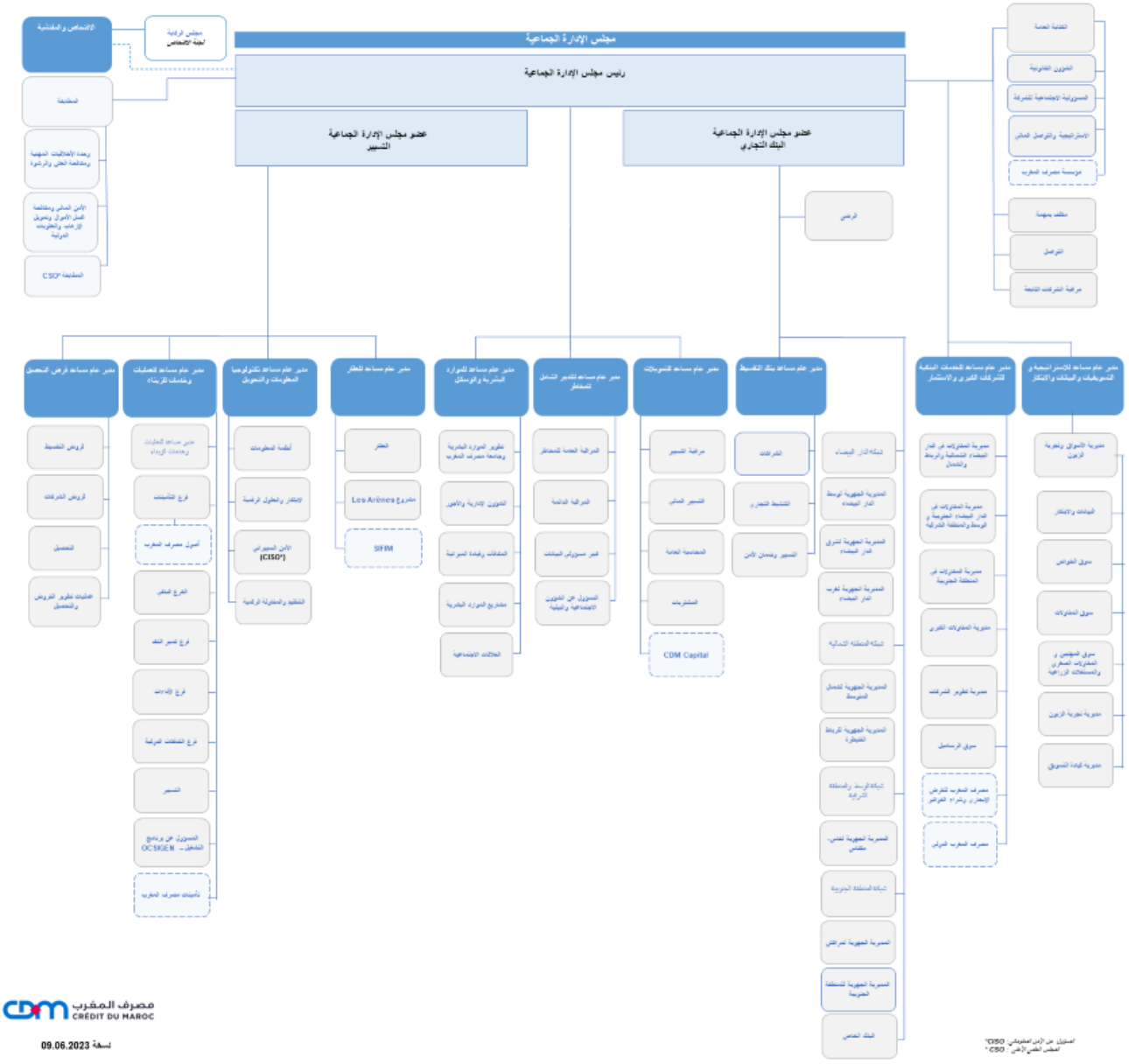

IX. تطور مؤشرات مصرف المغرب

1. تطور القروض

خلال الفترة 2020 – 2022، تطور الجاري العام لقروض مصرف المغرب كما يلي :

القروض الصافية (حسابات الشركة) بملايين الدراهم	2020	2021	التغير 20/21	2022	التغير 22/21
قروض الخزينة	11 418	12 095	5,9%	14 856	22,8%
%	23,7%	25%	1,1 pt	28%	5,1 pt
قروض الاستهلاك	3 654	3 587	-1,8%	3 476	-3,1%
%	7,6%	7%	-0,2 pt	6%	-0,2 pt
قروض التجهيز	5 496	5 589	1,7%	6 803	21,7%

2,3 pt	13%	-	11%	11,4%	%	
1,6%	17 579	8,7%	17 308	15 929		القروض العقارية
0,5 pt	33%	2,4 pt	35%	33%	%	
-39,3%	1 834	-12,6%	3 021	3 458		القروض الأخرى
-2,2 pt	3%	-1 pt	6%	7,2%	%	
16,0%	325	-17,1%	280	338		الفوائد المستحقة للاستلام
0,1 pt	1%	-0,1 pt	1%	0,7%	%	
12,6%	1 066	-5,1%	947	998		الحقوق معلقة الأداء
0,2 pt	2%	-0,1 pt	2%	2,1%	%	
7,3%	**45 939**	**3,7%**	**42 828**	**41 291**		**الحقوق على الزبناء**
-2 pt	85,6%	2,1 pt	87,6%	85,6%		
-14,1%	**919**	**71,6%**	**1 069**	**623**		**الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير**
-0,5 pt	1,7%	0,9%	2,2%	1,3%	%	
8,5%	2 046	32,5%	1 885	1 423		الحقوق على مؤسسات الائتمان عند الطلب
53,8%	4 769	-37,1%	3 100	4 928		الحقوق على مؤسسات الائتمان لأجل
36,7%	**6 815**	**-21,5%**	**4 985**	**6 351**		**الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها**
2,5 pt	12,7%	-3 pt	10,2%	13,2%	%	
9,8%	**53 672**	**1,3%**	**48 882**	**48 265**		**مجموع القروض**

المصدر : مصرف المغرب
حسابات الشركة

مراجعة تحليلية 2022 – 2021

إلى غاية متم 2022، سجل جاري قروض مصرف المغرب ارتفاعا نسبته 9,8 % (4 791+ مليون درهم) ليرتفع لحوالي 53 672 مليون درهم . ويعزى هذا التحسن أساسا لاجتماع العوامل التالية :

- ارتفاع جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 7,3 % (3 111+ مليون درهم) ليصل إلى 45 939 مليون درهم إلى غاية متم دجنبر 2022. ويعزى هذا التطور أساسا لتضافر العوامل التالية :

✓ ارتفاع قروض الخزينة بنسبة 22,8 % لتبلغ 14 856 مليون درهم بفضل الأداء الجيد للقروض المقدمة للمقاولات الكبرى ؛

✓ ارتفاع قروض التجهيز بنسبة 21,7 % (1 214+ مليون درهم) بفضل الأداء الجيد للإنتاج في 2022. وواكب هذا النمو انتعاش الفاعلين من المقاولات مما انعكس على حصص السوق؛

✓ انخفاض القروض الأخرى بنسبة 39,3 % بفعل انخفاض القيم المستلمة للحفظ من الزبناء، ارتباكا بوضعية سيولة البنك واستعمالات الخزينة؛

✓ ارتفاع القروض معلقة الأداء بنسبة 12,6 %، بفعل تأثير أساسي في 2021 لتشطيب على ملف محلي بالنسبة لإحدى الشركات الزبونة إلى جانب الارتفاع المرتبط بالنشاط التجاري.

- ارتفاع جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها بنسبة 36,7 % إثر ارتفاع جاري الحقوق لأجل بمبلغ 1 669 مليون درهم (53,8 %+) مقارنة مع متم 2021 ؛
- انخفاض الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير بنسبة 14,1 % (150 - مليون درهم) ارتباطا بتسديدات التسبيقات على قرض الضريبة على القيمة المضافة في 2022 .

على مستوى بنك التقسيط، ارتفعت قروض السكن بمبلغ 430 مليون درهم، مع تسجيل ارتفاع قوي في قروض المرابحة العقارية. وانخفضت استعمالات الخزينة ارتباطا بتدبير السيولة المتاحة وفرص الاستثمار في السوق بين البنوك. وتراجعت القروض للاستهلاك بأزيد من 3 % مقارنة مع السنة المالية السابقة.

وعلى صعيد سوق المقاولات، سجلت القروض قصيرة الأمد ارتفاعا في خصم الأوراق التجارية وتعبئة القروض وقروض الاستيراد والمكشوفات المعبئة.

وشكلت القروض للزبناء 85,6 %من مجموع القروض. وانخفضت حصتها بنقطتين مقارنة مع السنة المالية السابقة. ويرتبط هذا التطور بانخفاض قروض الاستهلاك والقروض الأخرى.

مراجعة تحليلية 2021 – 2020

في 2021، سجل جاري قروض مصرف المغرب حوالي 49 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا نسبته % 1,3 (617+ مليون درهم) مقارنة مع 2020. ويعزى هذا التحسن أساسا لاجتماع العوامل التالية :

- ارتفاع جاري الحقوق على الزبناء بنسبة % 3,7 (537 1+ مليون درهم) ليصل إلى 42 828 مليون درهم وذلك أساسا بفعل :
  - ✓ ارتفاع القروض العقارية بنسبة % 8,7 (379 1+ مليون درهم) ليصل إلى 17 308 مليون درهم من ضمنها 592 مليون درهم من ديون مرابحة العقارية. وتجدر الإشارة إلى أن حصة سوق الرضا سجلت تحسنا ملحوظا مقارنة مع 2020.
  - ✓ ارتفاع قروض الخزينة بنسبة % 5,9 لتبلغ 677+ مليون درهم والتي ارتفع جاريها مع متم 2021 إلى 12 095 مليون درهم .
  - ✓ ارتفاع قروض التجهيز بمبلغ 93 مليون درهم
  - ✓ انخفاض الفوائد المستحقة للتحصيل بنسبة % 17,1- بين 2020 و 2021، بفعل تأثيرات النسب والأحجام السلبية على استعمالات الزبناء.

- انخفاض الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها بنسبة % 21,5 لتبلغ 4 985 مليون درهم في متم دجنبر 2021 . ويعزى هذا الانخفاض أساسا للحقوق لأجل التي بلغت 3 100 مليون درهم، أي بانخفاض في القيمة نسبته % 37,1، وذلك على الرغم من تطور الحقوق تحت الطلب التي سجلت تطورا نسبته % 32,5 لتبلغ 1 885 مليون درهم (أي 462+ مليون درهم)
- ارتفاع الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير بنسبة % 71,6 في إطار اتفاقية إطار لتعبئة حقوق قروض الضريبة على القيمة المضافة الموقعة في فبراير 2021 بين البنك ووزارة الاقتصاد والمالية لتبلغ 1 069 مليون درهم أي بارتفاع قدره 446 + مليون درهم.

وشكلت القروض للزبناء % 85,6من مجموع الجاري في 2021 مقابل % 85,6 في 2020، بارتفاع نسبته 2,1 نقطة مقارنة مع السنة السابقة. أما الحقوق على مؤسسات الائتمان فمثلت من جهتها % 10,2 من مجموع الجاري مقابل % 13,2 في 2020، بتراجع نسبته 3 نقط في نفس الفترة.

2. تطور الودائع

تطور جاري ديون مصرف المغرب كما يلي في الفترة المدروسة

Rev

المبالغ بملايين الدراهم		2020	2021	التغير 20/21	2022	التغير 22/21
حسابات تحت الطلب لأجل		30 904	33 202	7,4%	34 014	2,4%
	%	*67,8%*	*68,5%*	*0,6 pts*	*66,4 pts*	*-2,1 pts*
حسابات الادخار		9 859	9 869	0,1%	9 888	0,2%

-1,1 pt	19,3 pts	-1,3 pts	20,3%	21,6%	%	
80,0%	3 133	-17,9%	1 741	2 119		الودائع لأجل
2,5 pts	6,1 pts	-1,1pts	3,6%	4,6%	%	
21,4%	1 459	-9,7%	1 202	1 332		حسابات دائنة أخرى
0,4 pt	*2,8 pts*	*-0,4 pts*	2,5%	*2,9%*	%	
23,9%	15	-59,5%	12	30		ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية
-	-	-	-	0,1%	%	
-8,5%	53	-35,3%	58	89		**الفوائد المستحقة للأداء**
-	0,1 pts	-0,1 pts	0,1%	0,2%	%	
5,4%	**48 562**	**4%**	**46 084**	**44 332**		**ودائع الزبناء**
-0,3 pt	94,7 pts	-2,3pts	95%	97,3%	%	
91,9%	630	-42,9%	328	575		تحت الطلب
-0,8%	2 068	>100%	2 084	664		لأجل
11,8%	**2 698**	**94,9%**	**2 413**	**1 238**		**ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها**
0,3 pt	5,3 pts	2,3 pts	5%	2,7%	%	
5,7%	**51 259**	**6,4%**	**48 497**	**45 571**		**مجموع الديون**

المصدر : مصرف المغرب
حسابات الشركة

مراجعة تحليلية 2022 – 2021

إلى غاية متم 2022، بلغت موارد حصيلة مصرف المغرب 51 259 مليون درهم، بارتفاع نسبته 5,7 % (2 762+ مليون درهم) مقارنة مع دجنبر 2021. ويعزى هذا التحسن أساسا لاجتماع العوامل التالية :

- بلغت الديون تجاه الزبناء ، مع متم دجنبر 2022، 48 562 مليون درهم بارتفاع نسبته 5,4 % (2 477+ مليون درهم) مقارنة مع 2021. ويعزى هذا التطور ل :

✓ ارتفاع بنسبة 2,4 % في الحسابات تحت الطلب الدائنة، منتقلة من 33202 مليون درهم في 2021 إلى 34014 مليون درهم في 2022 ؛

✓ ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 80 % (1 392 + مليون درهم) لتبلغ 3133 مليون درهم مع متم 2022، وذلك أساسا بفضل إطلاق عروض بشروط جذابة ؛

✓ تطور الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 21,4 % مقارنة مع السنة المالية 2021 ؛

✓ ارتفاع الديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية بنسبة 23,9 % مقارنة مع السنة المالية 2021 ؛

- سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها ارتفاعا بنسبة 11,8 %، ويعزى ذلك أساسا للارتفاع المسجل على مستوى الديون تحت الطلب (91,9%+). وتمثل هذه الموارد 1,2 % من بنية الديون، بارتفاع مقارنة مع مستواها البالغ 0,7 % في 2021.

ويخصوص بنية ودائع الزبناء، فتتميز بغلبة الحسابات الدائنة تحت الطلب التي تمثل 66,4% من مجموع الموارد مقابل 68,5% في 2021.

وتمثل حسابات الادخار 19,3 % من جاري الموارد بانخفاض نسبته 1,1 نقطة مقارنة مع السنة السابقة.

ومن جهتها، بلغت الودائع لأجل 6,1 % في 2022 من مجموع جاري الموارد، أي بارتفاع نسبته نقطتين ونصف مقارنة مع متم 2021 .

وتطورت الموارد بدون مكافأة بنسبة 3,4 % حيث تمثل 73,1 % من الجاري العام لموارد الزبناء.

وسجلت الموارد بمكافأة ارتفاعا بنسبة 11 % (1,3 + مليار درهم) وتتميز بارتفاع الحسابات لأجل.

مراجعة تحليلية 2022 – 2021

إلى غاية 31 دجنبر، سجلت موارد حصيلة مصرف المغرب تطورا نسبته % 6,4 بفضل التوجه الإيجابي للموارد تحت الطلب بفعل أداء شبكتي التقسيط و المقاولات معا.

وبلغت الديون تجاه الزبناء أزيد من 46084 مليون درهم. ويعزى هذا التطور لتضافر العوامل التالية :

- ارتفاع بنسبة % 7,4 في الحسابات تحت الطلب الدائنة، لتصل إلى 202 33 مليون درهم ؛
- انخفاض حسابات الودائع لأجل بنسبة % 17,9 لتصل إلى 1741 مليون درهم، نتيجة سياسة تنويع حلول الادخار المقترحة على الزبناء ؛
- استقرار حسابات الادخار في 9869 مليون درهم، ارتكازا على المنظومة الاستشارية لمواعيد الادخار ؛
- انخفاض الديون تجاه الزبناء بخصوص المنتجات التشاركية (المرابحة)بنسبة % 59,5 لتصل إلى 12 مليون درهم، ارتباطا بالظرفية العامة وكل القطاع التشاركي الذي يعاني من غياب الموارد في السوق.

من ناحية أخرى، سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها طفرة نوعية بنسبة % 94,9 (174 1+ مليون درهم) لتبلغ، إلى غاية 31 دجنبر 2021، لتصل إلى 413 2 مليون درهم، الرامية لتمويل النشاط بالعملات. ويعزى هذا التطور لنمو الودائع لأجل.

وتسجل بنية ودائع الزبناء غلبة الديون تجاه الزبناء التي تمثل أزيد من % 95 من مجموع الديون.

وسجلت حصة الموارد بدون مكافأة ارتفاعا بنسبة 6,5 نقطة (2,1+ مليون درهم) لتمثل % 74,4 من الجاري العام لموارد الزبناء. وانخفضت الموارد بنسبة % 2,7 وتميزت بانخفاض الودائع لأجل وحسابات الادخار ب10 مليون درهم.

بلغت حصة حسابات الادخار من جهتها % 20,3 بتراجع نسبته 1,3- نقطة مقارنة مع 2020.

وتمثل الودائع لأجل من جهتها % 3,6 بانخفاض نسبته 1,1 نقطة.

القسم الثالث : الوضعية المالية لمصرف المغرب – حسابات موطدة

1. حساب النتيجة الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى غاية 31 دجنبر 2022

يتمثل حساب النتيجة الموطدة لمصرف المغرب خلال الثلاث سنوات الأخيرة :

الحسابات الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **(المبالغ بملايين الدراهم)**	2020	2021	التطور 21/20	2022	التطور 22/21
فوائد وعائدات مماثلة	2 283,1	2 243,2	-1,7%	2 336,3	4,2%
فوائد وتكاليف مماثلة	423,5	288,1	-32%	340	18%
هامش الفوائد	**1 859,6**	**1 955,1**	**5,1%**	**1 996,4**	**2,1%**
عمولات محصلة	414,7	433,4	4,5%	454,5	4,9%
عمولات مدفوعة	29,1	40,1	37,6%	51,3	27,9%
هامش على العمولات	**385,5**	**393,3**	**2%**	**403,2**	**2,5%**
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	212,3	209,4	- 1,4%	263,9	26%
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	14,0	-0,4	>-100%	-0,1	-65,5%
عائدات الأنشطة الأخرى	11,5	12,6	9%	14,8	18%
تكاليف الأنشطة الأخرى	101,6	110,1	8,3%	109,6	-0,4%
الناتج الصافي البنكي	**2 381,3**	**2 459,9**	**3,3%**	**2 568,7**	**4,4%**
التكاليف العامة للاستغلال	1 170,1	1 156,8	-1,1%	1 309,8	13,2%
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	149,9	178,2	18,9%	190,3	6,8%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1 061,3**	**1 125**	**6%**	**1 068,6**	**-5%**
تكلفة المخاطرة	-721,7	-63,5	-91,2%	-309,9	>100%
نتيجة الاستغلال	**339,6**	**1 061,5**	**>100%**	**758,6**	**-28,5%**
صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى	-0,1	-3,9	>100%	-15,4	>100%
النتيجة قبل احتساب الضرائب	**339,6**	**1 057,6**	**>100%**	**743,2**	**-29,7%**
ضرائب على الأرباح/ ضرائب مؤجلة	144,0	426,3	>100%	345,1	-19%
النتيجة الصافية	**195,5**	**631,4**	**>100%**	**398,1**	**-36,9%**
فوائد الأقلية	5,2	4	-23,9%	-6,2	>-100%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	**190,3**	**627,4**	**>100%**	**404,3**	**-35,6%**

المصدر : مصرف المغرب

2. الحصيلة الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لغاية 31 دجنبر 2022

تدعم الحصيلة الموطدة لمجموعة مصرف المغرب في أغلبيتها من طرف مصرف المغرب. وتوزعت حصيلة الفترة 2020-2022 حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما يلي :

المبالغ بملايين الدراهم	2020	2021	التطور 21/20	2022	التطور 22/21
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	2 559	1 925	-24,8%	1 867	-3%
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	791	2 618	>100%	1 567	-40,1%
-الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	442	2 240	>100%	1 367	-39%
-الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	349	378	8,3%	199	-47,3%
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	2 922	2 932	0,3%	2 948	0,5%
أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	2 922	2 932	0,3%	2 948	0,5%
السندات بالتكلفة المهلكة	15	14	-8,7%	8	-39,1%
القروض والديون عل مؤسسات الائتمان والمماثلة بالكلفة المهلكة	5 068	3 335	-34,2%	5 231	56,9%
القروض والديون على الزبناء بالكلفة المهلكة	43 897	46 079	5%	48 497	5,2%
الضريبة المستحقة الدفع- أصول	141	75	-46,4%	148	95,5%
الضريبة المؤجلة - أصول	408	154	-62,2%	152	-1,7%
حسابات التسوية وأصول أخرى	428	340	-20,7%	366	7,9%
الأصول الثابتة الملموسة	1 352	1 410	4,3%	1 478	4,8%

الأصول الثابتة غير الملموسة	331	464	40,4%	601	29,4%
مجموع الأصول	**57 913**	**59 346**	**2,5%**	**62 863**	**5,9%**

الخصوم

المبالغ بملايين الدراهم	**2020**	**2021**	**التطور 21/20**	**2022**	**التطور 22/21**
الأبناك المركزية، الخزينة العامة ،مصلحة الشيكات البريدية	*0.0*	-	90,2%	*0,1*	>100%
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	14	5	-63,8%	14	>100%
-الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة	*14*	*5*	*-63,8%*	*14*	*>100%*
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	2 227	3 092	38,9%	2 881	-6,8%
ديون تجاه الزبناء	44 525	46 239	3,9%	48 582	5,1%
سندات الدين المصدرة	1310	603	-54%	1 612	>100%
الضريبة الجارية خصوم	13	124	>100%	58	-53,4%
الضريبة المؤجلة خصوم	206	15	-92,6%	9	-39,1%
حسابات التسوية وخصوم أخرى	1 433	1 144	-20,1%	1 496	30,7%
المؤونات	697	567	-18,6%	600	5,9%
ديون تابعية واموال خاصة للضمان	1 768	1 252	-29,2%	1 251	0,0%
رساميل ذاتية	5 721	6 304	10,2%	6 360	0,9%
رساميل ذاتية حصة المجموعة	5 665	6 246	10,2%	6 309	1%
رأس المال واحتياطيات مرتبطة	3 865	3 860	-0,1%	3 854	-0,1%
احتياطيات موطدة	1600	1 749	9,3%	2 097	19,9%
حصة المجموعة	*1 549*	*1 694*	*9,4%*	*2 040*	*20,4%*
حصة الأقلية	*51*	*55*	*7,2%*	*57*	*4,2%*
أرباح أو خسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية	61	64	6,3%	11	-83,6%
حصة المجموعة	*61*	*64*	*6,3%*	*11*	*-83,6%*
حصة الأقلية		-	-	-	

-36,9%	398	>100%	631	196	النتيجة الصافية للسنة المالية
-35,6%	404	>100%	627	190	حصة المجموعة
>-100%	-6	-23,9%	4	5	حصة الأقلية
	-		-	-	فوائد الأقلية
5,9%	**62 863**	**2,5%**	**59 346**	**57 913**	**مجموع الخصوم**

3. حساب النتيجة الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى غاية 31 مارس 2023

تتوزع حسابات النتيجة في الربع الأول 2022 والربع الأول 2023 كما يلي :

الحسابات الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المبالغ بملايين الدراهم)	مارس 2022	مارس 2023	التطور
فوائد وعائدات مماثلة	565	652,2	15,4%
فوائد وتكاليف مماثلة	66,3	108	63%
هامش الفوائد	**498,7**	**544,2**	**9,1%**
عمولات محصلة	120	131,3	9,4%
عمولات مدفوعة	6,4	7,1	11,1%
هامش على العمولات	**113,7**	**124,2**	**9,3%**
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	61,9	78,6	26,8%
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم المعاملات	61,2	86	39,6%
صافي الأرباح والخسائر على الأصول والخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة	0,7	-7	>100%
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	-	-	-
صافي الأرباح والخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	-	-	-
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	-	-	-
صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الإسقاط المحاسبي الأصول المالية بالكلفة المهلكة	-	-	-
صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	-	-	-
صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	-	-	-
العائد الصافي لأنشطة التأمين	-	-	-
عائدات الأنشطة الأخرى	1,6	1,5	2,8%
تكاليف الأنشطة الأخرى	28	29,7	5,9%
الناتج الصافي البنكي	**647,9**	**718,9**	**11%**
التكاليف العامة للاستغلال	306,9	332,3	8,3%
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	45,9	49,1	6,9%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**295**	**337,5**	**14,4%**

تكلفة المخاطرة[5]	-22,5	-58,5	>100%
نتيجة الاستغلال	**272,5**	**279**	**2,4%**
حصة صافي الأرباح للمقاولات الشريكة والمشتركة بطريقة حقوق الملكية	-	-	-
أرباح او خسائر على الأصول الأخرى	23,2	-7,5	>-100%
تغيرات قيمة فوارق الشراء	-	-	-
النتيجة قبل الضريبة	**295,7**	**271,5**	**-8,2%**
ضرائب على الأرباح/ ضرائب مؤجلة	160,4	134,4	-16,2%
صافي أرباح ضرائب الأنشطة المتوقفة أو في طور البيع	-	-	-
النتيجة الصافية	**135,2**	**137,1**	**1,4%**
فوائد الأقلية	0,8	0,4	-41,3%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	**134,5**	**136,7**	**1,6%**

المصدر : مصرف المغرب

4. الحصيلة الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى غاية 31 مارس 2023

إلى غاية 31 مارس 2023، يبلغ مجموع الحصيلة 64,5 مليار درهم بارتفاع نسبته % 2,6 مقارنة مع 31 دجنبر 2022.

المبالغ بملايين الدراهم	دجنبر 2022	مارس 2023	التطور
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	1867,3	2 678,8	43,5%
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	1566,6	1 962,8	25,3%
-الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	*1367,2*	*1 731,8*	*26,7%*
-الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	*199,4*	*231*	*15,8%*
أدوات التغطية المشتقة	-	-	-
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	*2948,3*	*892,2*	*-69,7%*
أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	*2948,3*	*892,2*	*-69,7%*
أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	-	-	-
السندات بالتكلفة المهلكة	8,5	1 657,9	>100%
القروض والديون عل مؤسسات الائتمان والمماثلة بالكلفة المهلكة	5 231,2	4 682,3	-10,5%

[5].تراعي تكلفة المخاطر المراجعة السنوية لمعايير حساب المؤونات على الجاري السليم (الحزمة 1 و 2) وكذا التطبيق الأول ل *LGD* نموذج مجموعة مصرف المغرب بدل *LGD* الجزافية على نفس الجاري. وكان لهذه التغييرات أثر إيجابي على كلفة المخاطر في الربع الأول من سنة 2023.

القروض والديون على الزبناء بالكلفة المهلكة	48 496,7	49 695,2	2,5%
فارق إعادة تقييم أصول المحافظ المغطاة بالنسب	-	-	-
توظيفات أنشطة التأمين	-	-	-
الضريبة المستحقة الدفع -أصول	147,5	80,7	-45,3%
الضريبة المؤجلة - أصول	151,5	146,2	-3,5%
حسابات التسوية وأصول أخرى	366,4	570	55,6%
أصول غير جارية موجهة للتفويت	-	-	-
مساهمات في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	-	-	-
العقارات الاستثمارية	-	-	-
الأصول الثابتة الملموسة	1 477,7	1 506,6	2%
الأصول الثابتة غير الملموسة	600,9	616,1	2,5%
مجموع الأصول	**62 862,5**	**64 488,8**	**2,6%**

المبالغ بملايين الدراهم	دجنبر 2022	مارس 2023	التطور
الأبناك المركزية، الخزينة العامة ،مصلحة الشيكات البريدية	0,1	0,1	0%
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	13,9	14,4	3,7%
-الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة	*13,9*	*14,4*	3,7%
-الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار	-	-	-
أدوات التغطية المشتقة	-	-	-
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	2 880,8	1 659	-42,4%
ديون تجاه الزبناء	48 581,5	51 672,1	6,4%
سندات الدين المصدرة	1 612,4	877,6	-45,6%
الضريبة الجارية -خصوم	58	82,6	42,5%
خصوم – الضريبة المؤجلة	9,3	12,8	37,2%
حسابات التسوية وخصوم أخرى	1 495,6	1 796	20,1%
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت	-	-	-
المخصصات الاحتياطية المتعلقة بعقود أنشطة التأمين	-	-	-
المؤونات	600,4	589,3	-1,9%
إعانات، وصناديق مماثلة	-	-	-
ديون تابعية واموال خاصة للضمان	1 251,1	1 263,4	1%
رساميل ذاتية	6 359,5	6 521,5	2,5%
رساميل ذاتية حصة المجموعة	6 308,9	6 471	2,6%
رأس المال واحتياطيات مرتبطة	3 854,3	3 854,3	0%
احتياطيات موطدة	2 096,5	2 493	18,9%
حصة المجموعة	2 *039*,8	2 *443*	19,8%
حصة الأقلية	*56,8*	*50*	*-11,9%*
أرباح أو خسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية	10,6	37,1	>100%
حصة المجموعة	*10,6*	*37,1*	*>100%*
حصة الأقلية	-	-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية	398,1	137,1	-65,6%
حصة المجموعة	*404*,3	*136*,7	*-66*,2%
حصة الأقلية	*-6,2*	*0,4*	*>-100%*
مجموع الخصوم	**62 862,5**	**64 488,8**	**2,6%**

القسم الرابع : عوامل المخاطر

تواجه مجموعة مصرف المغرب عدة مخاطر ناتجة عن تنوع أنشطتها سواء على مستوى البنك أو على مستوى كافة الشركات التابعة.

وهكذا، طبقا لقوانين بنك المغرب واستنادا لأجود الممارسات الدولية، تستجيب منظومة المراقبة الداخلية الموضوعة للقوانين الجاري بها العمل، لكنها تتيح أيضا التزود بتدابير مناسبة من حيث التتبع والتحكم في المخاطر.

وبصفة عامة، تروم هذه التدابير التحكم الأمثل في المخاطر التي يتعرض لها مصرف المغرب. كما تتوخى أن تشكل أداة رئيسية للقيادة بالنسبة لكافة الفاعلين وأداة لا غنى عنها لضمان استمرارية المجموعة.

واعتمد مصرف المغرب، ارتكازا على تجربة المجموعة التي ينتمي إليها على تدبير مركزي لمخاطره. وتوضع تحت وصاية مديرية المخاطر والمراقبة الدائمة للمجموعة، التي تتمثل المهمة العامة في " إعطاء مسيري البنك ضمانة بأن تمارس جميع الأنشطة وفق شروط سلامة معقولة ".

وباستقلالية تامة عن المهن، ترفع تقاريرها مباشرة لرئيس مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة عبر لجنة المخاطر.

وتواكب مديرية المخاطر والمراقبة الدائمة للمجموعة المهن في إعداد خرائطها للمخاطر ووضع عمليات للمراقبة وتنظم المراقبات التراتبية والمهنية من المستوى الثاني وتقوم بتجميعها للحصول على رؤية عامة لجودة تنفيذ جميع أنشطة البنك.

وتم تجميع أهم المخاطر المغطاة في الفئات التالية : مخاطر السوق ومخاطر تدبير الأصول والخصوم ومخاطر الصرف ومخاطر الائتمان أو الطرف المقابل ومخاطر التشغيل...

1. مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق أو مخاطر تغير الأسعار الخسائر المفترضة نتيجة تغيرات سلبية على مستوى الأسعار أو النسب.

ويتم تأطير أنشطة السوق من خلال حدود عامة وتشغيلية يتم وصفها في إطار استراتيجية مخاطر البنك.

وتتوزع أشكال هذه الحدود، سواء كانت عامة أو تشغيلية، على ثلاثة أنواع : كمية (القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات الضغط، والحساسيات المفصلة)، ونوعية (المنتوجات المرخص لها، العملات المرخص لها، الآجال القصوى...) وعتبات الخسائر. ويهم وضع هذه الحدود أنشطة مديرية أسواق الرساميل التي يتمثل دورها في ضمان عمليات الوساطة مع الزبناء (أنشطة FX ، السندات، القروض/الاقتراضات، عمليات الحفظ) وكذا أنشطة السوق لخزينة البنك.

وتنظم أنشطة السوق من خلال ثلاث مجالات مستقلة :

➢ *الوظائف الأمامية :*

تعتبر الوظائف الأمامية واجهة البنك إزاء السوق. فهي تعمل على مركزة ومعالجة جميع حاجيات البنك وزبنائه من حيث التغطية والتمويل. وتلزم البنك على صعيد احترام الحدود الداخلية للسوق والحدود التنظيمية والاعتمادات الممنوحة له. كما تتبع تراتبيا للمديرية العامة المساعدة للخدمات البنكية للشركات والاستثمار.

- *الوظائف الوسيطة :*

تضمن الوظائف الوسيطة عمليات المراقبة واحترام الحدود المسطرة من طرف قطب المخاطر.

- *الوظائف الخلفية :*

تقوم الوظائف الخلفية بتتبع معالجة عمليات ما بعد السوق : التأكيد و الأداء والتسديد-التسليم والمحاسبة.

وهي مرتبطة بشكل تراتبي بمديرية الخدمات البنكية المقدمة للزبناء.

وعلى صعيد تتبع ومراقبة أنشطة السوق، يتولى قطب مخاطر السوق والمالية :

- تتبع احترام الحدود ، سواء كانت كمية (مستويات المخاطر) ، نوعية (الأدوات، العملات أو الآجال المرخص لها) أو المتعلقة بمستويات الخسارة المسموح بها ؛

- معالجة التجاوزات (تحليل الأسباب و أسلوب وأجل التسوية...)
- مراقبة المخاطر والنتائج ذات الصلة بتطور الأسواق
- تحليل ومراقبة أرباح وخسائر التسيير
- الإصدارات ومراقبة جودة مؤشرات المخاطر
- اختبارات القيمة المعرضة للمخاطر
- إصدار وتحليل سيناريوهات الضغط
- التأكد من معطيات السوق
- التأكد من أن الوظائف الخلفية تحققت من الانسجام بين أدوات الوظائف الأمامية و المعطيات المحاسبية
- إصدار وتحليل بيانات تتبع التعرض للمخاطر

وترتبط مباشرة بمديرية المراقبة المركزية للمخاطر.

ويجب أن يتم تتبع المخاطر على عدة مستويات في البنك مع فواصل للسلط بين الوظيفة الأمامية والوظيفة الوسيطة والوظيفة الخلفية والمخاطر والمراقبة المالية، أي بصيغة أخرى بين من يصدر الأوامر ومن يراقبها.

وهكذا، يتيح هذا التنظيم :

- التأكد الدائم من احترام المساطر والمعايير والحدود الموضوعة ؛
- تحليل أسباب أي تخلف محتمل في احترام المساطر والحدود
- إخبار الهيئات و/أو الأشخاص المعينين لهذا الغرض بمدى التجاوزات والعمليات التصحيحية المقترحة على المقاولات.

وعلى مستوى الأدوات المعلوماتية، يتوفر البنك على نظام " front-to-back Arpson " بخصائص تتبع المخاطر وحساب النتائج. ويلج قطب مخاطر السوق والمخاطر المالية لهذه المعلومات ويتوفر على أدوات تكميلية لإنجاز تحاليله على أكمل وجه.

أهم المخاطر وتدابير المراقبة

تمثل مخاطر السوق او مخاطر تغير الأسعار الخسائر المفترضة نتيجة تغيرات سلبية للأسعار ومستويات النسب.

مخاطر الأسعار

تمثل مخاطر الوقوع في خسائر تبعا لتغيرات المستوى المطلق لسعر الفائدة، والفرق بين منحنيين للنسب أو انحراف المنحنى. وتوجد عدة عناصر بالنسبة لهذه المخاطر : مخاطر التوجيه ومخاطر الأساس ومخاطر الانتشار.

وتهم هذه المخاطر التداول حول السندات والخزينة. وتؤطر من طرف تدابير الحدود الكمية (القيمة المعرضة للمخاطر والقيمة الاسمية والحساسيات المفصلة).

مخاطر الصرف

وهو مخاطر الوقوع في خسائر تبعا لتغيرات أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المرجعية أو العملة المحلية.

وعلى غرار جميع المؤسسات البنكية، يتعرض مصرف المغرب لمخاطر الصرف المتعلقة بمختلف الأنشطة (الفروع بالخارج، القروض بالعملات، الاقتراض بالعملات، الصرف لأجل...). ويمكن للبنك أن يسجل تطورا في أسعار الصرف المستقبلية ليست في صالحه وبالتالي تسجيل انخفاض في هامش ربحه.

ويتم تأطير الوضعيات من خلال الحدود التنظيمية و الحدود الداخلية (القيمة المعرضة للمخاطر، اختبارات الضغط، الاسمي والفردي والعام، وتنبيهات الخسائر...)

وبالنسبة للبنك، يتم الحد من هذه المخاطر باعتبار تحملها من طرف الزبون في معظم العمليات بالعملات، ولا يلعب البنك إلا دور الوسيط. على غرار التمويلات بالعملات وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج...

مخاطر الصرف حسب أنواع العملات إلى غاية 31 دجنبر 2022

العملات	الوضعية بالعملات	مقابل القيمة بآلاف الدراهم	% من الأموال الذاتية
AED	131	372	0,556%
BHD	16	456	0,681%
CAD	201	1 554	2,321%
CHF	207	2 351	3,511%
DKK	219	328	0,490%
DZD	76	6	0,009%
EUR	867	9 674	14,451%
GBP	296	3 721	5,559%
GIP	0	12	0,018%
JPY	915	73	0,108%
KWD	22	763	1,139%
NOK	314	333	0,497%
QAR	125	358	0,535%
SAR	531	1 475	2,204%
SEK	222	223	0,333%
TND	9	-32	-0,048%
USD	1198	12 517	18,697%

المصدر : مصرف المغرب

يبلغ مجموع وضعيات الصرف الصافية 184 34 ألف درهم (وضعيات طويلة) أي 0,51% من الأموال الذاتية الصافية.

ويظهر الجدول أعلاه بأن مصرف المغرب يظل في الحدود الاحترازية المعدة من طرف بنك المغرب والتي تبقى محددة في 10% من الأموال الذاتية حسب كل عملة و 20% بالنسبة لكافة العملات.

المخاطر المتعلقة بالتخلف عن الأداء

ترتبط حصة مهمة من المخاطر التي تحيط بالمؤسسات المالية في الأسواق بأحداث التخلف عن الأداء (تعثر عدة أطراف، مخاطر عدم التحويل...)

ويمكن أن ينتج عن مخاطر السوق :

- مخاطر التسديد/التسليم
- مخاطر التغير

ويمكن لكل معاملة أن تتضمن واحدا من هذه المخاطر أو مجموعة مكونة من مخاطرتين أو ثلاثة. وينتج عن عملية للصرف مخاطر التغير أو التسليم.

فإذا تخلف أحد المتدخلين عن الأداء بينما اوفى الطرف الآخر بواجباته وهي : تسليم الأموال، فإن الخسارة تهم كافة المبلغ (المبلغ الاسمي) والمعاملة (عند التسليم) . وهو ما يعرف بمخاطر التسليم أو عدم تزامن التدفقات المتبادلة.

وتؤثر هذه المخاطر على الصرف (الناجز أو لأجل)، و مقايضة العملات. وبالنسبة للعمليات على الأسهم (النهائية أو المؤقتة) لا توجد هذه المخاطر باعتبار المعاملات تتم عبر نظام " Delevery Versus Payment " .

أما إذا كان التخلف تم بين التفاوض والتسليم، توافق الخسارة المفترضة تغير أسعار الصرف بين السعر المتفاوض عليه و السعر السائد في السوق في الوقت الذي يجب العثور على طرف مقابل جديد للتعويض. ويتعلق الأمر بكلفة التعويض وهو ما يعرف بمخاطر التغير.

ويتم تأطير هذه المخاطر بواسطة الحدود الفردية على الأطراف المقابلة بما في ذلك مراسلي قاعة الأسواق والممنوحة من طرف البنك في إطار دارسة المخاطر السنوية.

ويتم حساب مستهلكات القيمة المعرضة للمخاطر لمصرف المغرب عبر الأداة العامة View Risk المزودة بمعطيات مخاطر السوق (متجهات الحساسيات، وضعيات الصرف، منحنى الأسعار بالدرهم) بواسطة أدوات مصرف المغرب.

وهكذا تقوم GVR بحساب آلي لاختبارات الضغط التاريخية (أزمات 1994 و 1997 وأزمة الأقساط وكوفيد 19 ، إلخ) حسب الأزمات المسجلة التي تم تحديد معاييرها في الأداة و اختبارات ضغط رهنية (حصر السيولة والتوترات الدولية...)

وأخيرا يتم تزويد النتائج اليومية لأنشطة التداول (على صعيد السندات والصرف) في أداة أخرى و تشكل القيمة المعرضة للمخاطرة موضوع اختبار خلفي.

وباتت أشغال تعويض "GVR " و " CADRE " بواسطة أداة لها نفس الخصائص في قيد التنفيذ من أجل ضمان استقلالية لمصرف المصرف قبل نهاية النصف الأول من سنة 2023.

تقسيم المحافظ البنكية ومحافظ التداول

من أجل ضمان تدبير سليم وحذر لخزينته وتغطية مخاطره الخاصة، وضع مصرف المغرب إعادة تنظيم لمحافظه ومراكز ربحه (تقطيع الأنشطة حسب المكاتب) انسجاما مع خارطة المخاطر. وتضمن إعادة التنظيم هذه فصلا بين المحفظة البنكية (تدبير الأصول والخصوم و أنشطة الخزينة) و أنشطة مديرية أسواق الرساميل التي تتولى ضمان عمليات الوساطة مع الزبناء.

2. مخاطر تدبير الأصول والخصوم

يعتبر نهج تدبير الأصول والخصوم مقاربة لتحديد وقياس ومراقبة وتغطية المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر على حصيلة البنك. ويتعلق الأمر أساسا بمخاطر السيولة والنسب والصرف.

في مصرف المغرب، يتم ضمان تدبير الأصول والخصوم من طرف مديرية التدبير المالي التي ترفع تقاريرها إلى مديرية تمويلات المجموعة ولجنة تدبير الأصول والخصوم.

المخاطر العامة لسعر الفائدة

وهي المخاطر بأن تتأثر نتائج البنك سلبا من خلال تقلبات أسعار الفائدة. ويكون لهذه التقلبات تأثير على المكافآت والتكاليف التي تدرها المنتوجات والأدوات المالية (الأصول، والخصوم والأدوات خارج الحصيلة) التي يتوفر عليها البنك. وعليه، يكون لهذه التقلبات تأثير مباشر على النتيجة المحصلة وعلى القيمة الحالية لمختلف المداخيل المستقبلية.

وينبغي بالتالي إدراك صحيح للطريقة التي يمكن بها لتقلبات المنحنى التأثير على هوامش البنك الربحية.

ويقتضي قياس المخاطر العامة لسعر الفائدة اعتماد مقاربة ترتكز على عدة نماذج لتحويل المعطيات الشهرية لمؤشرات كمية للمخاطر في سائر مدة الحياة المستقبلية للحصيلة.

ويعتبر القياس الرئيسي والإجباري للمخاطر العامة لسعر الفائدة هو الفرق بالنسبة لسعر الفائدة الذي يمثل خلال كل فترة الفرق بين الخصوم والأصول وفق سعر فائدة قار (الجاري ونسب التفويت الداخلي المرتبطة) في عملة معينة.

وتعتبر المخاطر العامة لسعر الفائدة نتيجة مختلف مكونات المخاطر التي تمثل أساسا بالفجوات :

- مخاطر توجيهية على العمليات بسعر فائدة قار : فجوة سعر الفائدة القار
- مخاطر اختيارية على الخيارات الصريحة إذا طور البنك نماذج خيارات وضمنية تتعلق أساسا بتسديدات مسبقة على القروض
- مخاطر أساسية على العمليات بسعر فائدة قابل للمراجعة ومتغير من خلال إزالة الارتباطات بين المؤشرات : فجوات المؤشرات.

أصدر بنك المغرب في مارس 2021 دورية جديدة تؤطر قياس مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بالمحفظة البنكية وتحدد متطلبات جديدة على مستوى الأموال الذاتية الاقتصادية. ودخلت هذه الدورية حيز التنفيذ في يونيو 2021.

ومن اهم التغييرات المدرجة بواسطة هذه التنظيمات الجديدة التي تؤثر بشكل ملحوظ على تقييم مخاطر أسعار المحفظة البنكية :

- تتم مراعاة الأركان غير الحساسة لأسعار الفائدة هي أساسا الأموال الذاتية الأساسية و سندات المعاملات وسندات التداول ومواردها في السوق في تعرضها لمخاطر النسب؛
- يتم توزيع تدفقات الخزينة التوقعية على 20 فئة للآجال ؛
- تم تخفيض الحد التنظيمي المتعلق بالأموال الذاتية من 20% من الأموال الذاتية العامة إلى 15% من الأموال الذاتية من المستوى 1 (CET1). تجدر الإشارة بأن السلطات التنظيمية منحت فترة انتقالية لاحترام الحد الأدنى التنظيمي Δ EvE : 20% من الأموال التنظيمية العامة إلى غاية 31 دجنبر 2021، 20% من الأموال التنظيمية CET1 إلى غاية 31 دجنبر 2022، 15% من الأموال التنظيمية CET1 إلى غاية فاتح يناير 2023 ؛
- تحديد المخاطر الأساسية من خلال تحديد تاريخ المراجعة والمرجع المعتبر لوضع المؤشر والأسعار المطبقة بالنسبة للأدوات وفق سعر فائدة تفضيلي؛
- حساب مدة الحياة المتوسطة لتدفقات الحصيلة وخارج الحصيلة المحينة، طبقا لصيغة المدة الخاصة ؛
- تطبيق 6 سيناريوهات لأزمات أسعار الفائدة على 3 عملات : الدرهم / اليورو / الدولار الأمريكي .

تم وضع تدابير للتأطير والمراقبة لمصرف المغرب. وتم تسطير الحدود من حيث الأحجام.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة على أنها مخاطر البنك بعدم الوفاء، ضمن الشروط العادية، بالتزاماته عند حلول استحقاقها. ويمكن أت تتخذ شكلين :

- مخاطر السيولة : تتجسد بعدم قدرة البنك على الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة التزاماتها غير المنتظرة في أجل قصير، لاسيما عند سحب مكثف للودائع؛
- مخاطر التحول : حيث يكون أجل الاستعمالات عموما أكبر من أجل الموارد، تحول مرتبط بالنشاط البنكي.

توجد مخاطر السيولة في 3 مستويات :

- **مخاطر التمويل :** وهي المخاطر التي تتجسد من خلال ضرورة الحصول على موارد جديدة عندما لم تعد أحد الموارد التي كان يتوفر عليها البنك في السابق متاحة (مثلا عندما يتم سحب مكثف للودائع عند الطلب) ؛
- **مخاطر الأجل :** وهي المخاطر التي تظهر عندما لا يمكن للبنك الحصول على مداخيل مالية على الرغم من توقعها (مثلا عدم قدرة الزبون على تسديد قرض) ؛
- **مخاطر الاستدعاء :** وهي المخاطر المتعلقة بالحصول على موارد جديدة (مثلا نتيجة اقتراضات مهمة للقروض) ؛

وتبرز مقاربة السيولة وضعية تحول البنك. وتتيح قياس حاجيات التمويل على الأمد القصير والمتوسط والطويل أو أهمية فوائض السيولة التي يجب وضعها حسب أنواع الآجال.

في إطار تدبير مخاطر السيولة، تتولى لجنة تدبير الأصول والخصوم :

- الموافقة على الاستراتيجية العامة في مجال تدبير مخاطر السيولة ؛
- تدبير خزينة البنك على الأمدين المتوسط والطويل؛
- وضع مقاربة لقياس وتتبع مخاطر السيولة ؛
- وضع نظام للحدود المناسبة التي تؤطر أهم المؤشرات المستعملة ؛
- الحرص بأن تنجز محاكاة سيناريوهات الضغط بغية تقييم قدرة البنك على مواجهة وضعيات أزمة السيولة؛
- التقرير بشأن المخطط الاستعجالي الذي سيتم وضعه في حالة توترات أو أزمة في السيولة ؛
- توقع الدوات واستراتيجيات تغطية مخاطر السيولة ؛
- تحديد نظام للتقارير في الوضعيات العادية أو أزمة السيولة ؛
- الحرص على احترام المعاملات التنظيمية ومن ضمنها نسبة السيولة.

فضلا عن لجنة دورية لتدبير الأصول والخصوم، تم وضع لجنة شهرية للخزينة في يناير 2016 بهدف تشغيل خزينة البنك على الأمد القصير.

اتفاقيات التصريف

تتبع نماذج تدبير الأصول والخصوم ضمن البنك منطق « Run Off » انطلاقا من الحصيلة المسجلة عند تاريخ الحساب. وتتيح هذه المقاربة التوفر على رؤية لتصريف الحصيلة في الزمن و التوفر على قياس دقيق للهامش عند فرضية توقف النشاط مع مراعاة إنتاج تجاري أو نشاط مالي مستقبلي .

وتعتمد قواعد التصريف على مقاربة موزعة على المبالغ الجارية. ومن خلال هذه التوزيعات، ترتكز على تحديد فئات منسجمة من حيث "السلوك " .

وتعتبر هذه النماذج الدعامة المشتركة لقياس مخاطر النسب والسيولة و لقيادة الهامش.

وتستخدم :

- لحساب من جهة مخاطر أسعار الفائدة العامة وبالتالي هي تؤثر على القرارات في مجال التغطية ؛
- ومن جهة أخرى لحساب أسعار التفويت الداخلية بين الفريق التجاري وفريق تدبير الأصول والخصوم. وفي هذا الصدد، فهي تحدد الهوامش التحليلية للقروض والجمع.

ويجب على نماذج تدبير الأصول والخصوم، التي تتم معايرتها ومراجعتها سنويا، التخفيف من مخاطر التغطية الزائدة؛ في هذا السياق، تهدف الدراسة الإحصائية أساسا إلى :

- استبعاد مخاطر التركيز : إذا كانت نسبة ضعيفة من الزبناء تمتلك نسبة كبيرة من الجاري، من شأن الجاري العام أن ينخفض بقوة بشكل غير قابل للتوقع. وتقتضي قاعدة الحذر بأن يتم سحب هذا الجزء من الجاري (الحصة المتقلبة) ؛
- مراعاة الدورات/ المواسم : إذا كان تاريخ الجاري يتوزع على فترات موسمية/ سيتم تعويض المتغير " رصيد الحسابات " من خلال " متوسط من سنة لأخرى لأرصدة الحسابات "، ويتم حساب هذا المعدل على فترة طويلة بما تكفي للتحرر من تأثيرات الدورة؛
- الحفاظ على الدقة في المدة بغية الحفاظ على منطق تجاري للتصريف

مخاطر الصرف (المحفظة البنكية)

يتم تتبع وتدبير مخاطر الصرف للمحفظة البنكية من طرف لجنة تدبير الأصول والخصوم التي تطلع على التعرضات وتطورها من خلال التقارير الدورية الموضوعة.

وتراقب وظيفة تدبير الأصول والخصوم وضعيات الصرف للبنك، باستثناء الوضعيات التي يتم تدبيرها في إطار أنشطة التداول، وذلك في إطار المعايير الدولية المتعلقة بقياس وتأطير مخاطر الصرف.

وفي إطار مخاطر الصرف، تهدف لجنة تدبير الأصول والخصوم أساسا إلى :

- تحليل المخاطر ؛
- تأكيد مقترح الحدود ومحاسبتها مع الحدود العامة والتنظيمية؛
- التحقق من احترام هذه الحدود ؛
- المصادقة على مقترحات التدبير

ويمكن قياس وضعيات الصرف التشغيلية بطريقة " التدفق " أو " المخزون " . وبالنسبة لمصرف المغرب، تتكون هذه الوضعية من وضعيات الصرف، تحويلات الحصيلة وخارج الحصيلة للزبناء وكذا تحصيل أوراق البنك.

تنتج وضعيات الصرف البنيوية أساسا من أخذ مساهمات بالعملات محتسبة بالقيمة العادلة حسب النتيجة التي يجب مراعاتها في وضعية الصرف التشغيلية وغير البنيوية بالنظر لكون وضعية الصرف الناجمة تتم إعادة تقييمها حسب الطرف المقابل لحساب النتيجة. وبالنسبة لمصرف المغرب، تتكون هذه الوضعية من الدولار الأمريكي على سندات مساهمة الشركة التابعة « CDM International » التي تشكل موضوع تأطير حسب الحد العام للمبلغ.

يتم تدبير قيادة المخاطر المالية في أداة أطلس التي تم تطويرها بالتعاون مع مجموعة القرض الفلاحي ش.م وهي قيد التطوير منذ 2008 .

3. مخاطر الائتمان أو الطرف المقابل

تندرج سياسة مصرف المغرب في إطار المبادئ العامة ومع مراعاة المعايير الموضوعة من طرق السلطات التنظيمية. وهي تغطي الجوانب المتعلقة بالأخلاقيات المهنية، والمسؤولية، و اتخاذ القرار بشكل جماعي، والتحكم في المخاطر وتتبعها، و مكافأة العمليات، إلخ.

وتتم مراجعتها سنويا، في إطار استراتيجية المخاطر التي تفحص جميع أنشطة البنك والمخاطر التي تنجم عنها وتسطر الحدود التشغيلية من حيث فئات الزبناء وقطاعات النشاط والتركيز، إلخ.

ويتم تقديم هذه الاستراتيجية من طرف مجلس الإدارة الجماعية إلى مجلس الرقابة الذي يقوم بالمصادقة عليها.

ولتدبير مخاطر الائتمان، حدد مصرف المغرب عدة مستويات للمراقبة :

- عمليات مراقبة قبلية لطلبات القروض : تخضع طلبات أخذ المخاطر الناجمة عن مختلف وحدات البيع للمجموعة لمديرية المخاطر التي تتولى تحليل ملف القرض وتقييم حجم نشاط الزبون والأسس الاقتصادية للتمويلات المطلوبة و تقييم محتوى ومصداقية الضمانات. ثم تخضع طلبات القروض المصادق عليها لموافقة لجنة القروض ؛
- مراقبة بعدية للتمويلات : تتبع التزامات البنك ؛
- الامتثال لقواعد بنك المغرب لاسيما في مجال تحليل المخاطر حسب الزبناء وبالنسبة لجميع الزبناء من نفس الفئة ؛
- مراقبة دورية من طرف المفتشية العامة التي تضمن مراجعة منتظمة لكافة المحفظة. وفي حالة تراجع جودة المخاطر، تضمن المفتشية العامة حضورا أكثر قربا.

➢ ***إجراءات اتخاذ القرار وتدبير المخاطر***

➢ الدراسة والقرار

ينتج مسار القرار عن السلط التي يمتلكها رئيس الإدارة الجماعية والتفويضات الفرعية التي يوزعها على الفاعلين، وفق طريقة شخصية، توزع حسب الأسواق. وفضلا عن الحدود المفوضة، يتم اتخاذ القرارات من طرف لجنة القروض التي تتخذ القرارات بكيفية جماعية.

يتم تدبير مسار اتخاذ القرار من خلال تطبيق معلوماتي مركزي ومتكامل يحدد تبعا لمعايير محددة مستويات التفويض اللازمة. وتتطلب القرارات لفائدة الزبناء المهنيين والمقاولات نظرة مزدوجة على الخط التجاري والمخاطر.

وتلجأ الشركات التابعة لرأي المحاور المهنية المتخصصة لمصرف المغرب التي تشترط المنح.

ويتم تشكيل طلبات القروض المعبر عنها بواسطة المحاور التجارية وتوثيقها طبقا لقواعد السلطات التنظيمية ومعايير البنك.

➢ الوضع والضمانات

يتم وضع القروض بعد التأكد من احترام شروط المنح.

وتتم مركزة تدبير ملفات القروض.

➢ مراقبة المخاطر وإعادة تصنيف الديون

تتولاها هيئة خاصة ومستقلة ، ويدعمها مراسلون في مختلف الأسواق وفي الجهات.

وتتولى هذه البنية التي تتوفر على ولوج لأنظمة معلومات البنك مهمة مراقبة جودة التعهدات وإدراك تصور وقائي للمخاطر (عوارض الأداء وتجميد الحسابات) وضمان تتبعها.

وتنظم على أساس مؤشرات داخلية تتبعا مقربا للديون الحساسة الذي يتم من خلال لجنة شهرية خاصة. وتحدد الديون التي تخضع لتنزيل في التصنيف إلى " ديون معلقة الأداء " حسب المعايير المحددة من طرف السلطة التنظيمية وتقوم بتكوين مخصصات احتياطية لها. وتتم المصادقة على هذه القرارات من طرف لجنة خاصة لضمان تغطية تامة للمخاطر والامتثال للمعايير التنظيمية .

➢ التحصيل

بالنسبة لسوق التقسيط والمهنيين والمقاولات الصغرى، تقوم الشبكة بتحصيل أول قسط غير مؤدى من طرف الزبناء ذوي المخاطر الضعيفة وعلى المديونيات إلى غاية 30 يوما من التأخير. وتتولى البنيات المركزية للتحصيل فور أول قسط غير مؤدى للزبناء ذوي المخاطر المتوسطة والمرتفعة والمديونيات فور 30 يوما للتأخير.

بالنسبة لسوق المقاولات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، يتم ضمانه عن طريق المكلفين بالأعمال، حسب الحالة وبناء على قرار للجنة خاصة أو طلب الوظيفة التجارية ودعم بنية مركزية خاصة بالتحصيل وهيكلة الديون.

إذا مر الملف إلى مرحلة " الديون غير المؤداة "، يتم التكفل به في مديرية التحصيل التي تواصل التحصيل وتعمل بشكل مواز على إجراء المتابعات القانونية .

إن كل مسار اتخاذ القرار ومراقبة المخاطر هو قابل للتتبع والافتحاص.

- التصنيف الداخلي

يتمتع مصرف المغرب بنظام تصنيف متميز. يغطي جميع الديون المستحقة على الشركات (الشركات الصغرى والمتوسطة - الصناعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى والشركات العاملة في مجال التطوير العقاري والسياحي)، ما عدا الأبناك والمؤسسات المالية التي تتوفر على تصنيف محدد.

يتماشى نظام تصنيف مصرف المغرب مع توصيات اتفاقية بازل 2.

بحيث يعتمد هذا النظام، الذي يتم اختباره سنويًا، على التقييم النوعي والكمي، ويقوم على إشراك مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار: بمن فيهم القائمين على الأعمال والمخاطر وصناعة القرار.

بالنسبة إلى الشبكة المصرفية، تخضع جميع القروض الاستهلاكية لدرجة منح إما خاصة بمصرف المغرب أو بشريكه وفا سلف، وذلك وفقًا لمعايير جد محددة.

- شبكة تصنيف الشركات

تحتوي الشبكة على 13 درجة من A إلى E، مع مستويات متوسطة، بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة، وعلى درجتين اثنتين F وZ، بالنسبة للأطراف المقابلة المتعثرة، وآخرها للأطراف المقابلة في حالة الاسترداد القانوني.

تتماشى هذه الدرجات مع مقاييس التصنيف المعتمدة من لدن مؤسسات التصنيف الدولية البارزة: وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة موديز.

- التفويض

يعد التصنيف عنصراً أساساً في عملية صنع القرار وشرطاً محدداً لمستوى التفويض.

- المخاطر الحساسة

تسهر اللجنة الشهرية، المكلفة بتوقع وتتبع المخاطر الحساسة القائمة على المعايير الكمية والنوعية، على مراقبة الأطراف المقابلة التي تعاني من الهشاشة والضعف.

المخاطر المتعلقة بالتمركز

إن خطر التمركز عند منح الائتمان يكمن في التعرض المفرط الذي قد يكبد البنك خسائر مهمة؛ ولذلك تتم مراجعة الحدود القطاعية بشكل دوري.

عند كل ثلاثة أشهر، يتم إجراء تحليل للتغيرات الحاصلة في تمركز الالتزامات من أجل منع التعرض المفرط لقطاع معين.

إن قياس وتدبير هذا الخطر يساعد على فهم شكل ومستوى خطر التمركز عند منح الائتمان المتكبد حسب نوع التعرض. يتخذ مصرف المغرب مجموعة من التدابير وعلى رأسها آليات الضمان، إلخ.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مصرف المغرب لا يزال معرضًا لبعض مخاطر الطرف المقابل:

بآلاف الدراهم

عدد المستفيدين حتى 2022/06/30	مقدار المخاطر المرجحة التي تجاوزت 10٪ من صافي الأموال الذاتية			
	قروض عن طريق الصرف	قروض عن طريق التوقيع	باقي الالتزامات	المجموع
7	5.640.384	1.537.159	-	7.177.543
	مقدار المخاطر المرجحة التي تجاوزت 10٪ من صافي الأموال الذاتية			

عدد المستفيدين حتى 2022/12/31	قروض عن طريق الصرف	قروض عن طريق التوقيع	باقي الالتزامات	المجموع
7	4.606.906	2.224.246	-	6.831.151

الخطر الحساس

تجري مراقبة المخاطر الحساسة من لدن مصلحة متخصصة ومستقلة عن إدارة تدبير المخاطر، مدعومة من قبل المراسلين المتواجدين في مختلف الأسواق والجهات.

تضطلع هذه المصلحة، التي تتمتع بإمكانية الولوج إلى نظام المعلومات الخاص بالبنك، بمهمة مراقبة جودة الالتزامات، والتنبؤ، من منظور وقائي، بتدهور المخاطر (المستحقة، وتجميد الحسابات، وما إلى ذلك) وضمان تتبعها..

يعتمد نظام مراقبة المخاطر على المراجعة المنتظمة للأطراف المقابلة التي تعاني من الهشاشة والضعف المحتملين وفقًا لمختلف المعايير النوعية والكمية، مثل مؤشرات المخاطر المتقدمة.

يسهر على تسيير هذا النظام بشكل خاص لجنة شهرية متخصصة في توقع المخاطر ومراقبتها.

تنقسم هذه اللجنة الشهرية إلى خمس لجان فرعية حسب السوق، ويتعلق الأمر: بالشركات الكبيرة؛ وشبكة الدار البيضاء؛ والشبكة خارج الدار البيضاء؛ والتجزئة؛ والنافذة التشاركية والشركات التابعة.

عند نهاية كل اجتماع، تتطرق اللجنة للقرارات التالي ذكرها:

- متابعة تقدم أشغال خطط العمل التي أقرتها اللجنة السابقة والتي تقع مسؤولية تنفيذها على عاتق الأسواق؛
- سحب ملف المخاطر الحساسة بعد تحسن وضعها؛
- تنزيل ملف "المخاطر الحساسة"؛
- تحويل القضايا الحساسة إلى مصلحة التحصيل من أجل العمل المشترك والتنسيق مع الفاعلين في الأسواق لأجل متابعة هذه الحالات؛
- تخفيض درجة العميل الحساس؛
- خطط العمل التي يتعين اتخاذها بهدف حماية واسترداد الديون المسجلة في القضايا المرفوعة على أنها مخاطر حساسة؛
- إعداد المخصصات المحتملة، في إطار النصوص التنظيمية المعمول بها، والتي سيتم المصادقة عليها خلال انعقاد اللجنة الشهرية بخصوص الذمم المدينة؛
- رفع الملف للتقاضي.

المخاطر المتعلقة بالتخلف عن السداد

مخاطر التخلف عن السداد هي مجموع المخاطر المتعلقة بتعثر المقترض، والتي تتسبب في عدم قدرة هذا الأخير على أداء التزاماته تجاه مجموعة مصرف المغرب.

يتوافق هذا التعريف مع المتطلبات الاحترازية المعمول بها في دورية بنك المغرب رقم (19 / 2002 / G).

وبالتالي، يُعتبر المدين متخلفًا عن السداد عند استيفائه لشرط واحد على الأقل من الشرطين التاليين:

- التخلف عن السداد لأزيد عن 90 يوماً؛
- تجميد الحساب؛
- وبشكل أعم، لا يستبعد البنك أن يفي المدين بالتزاماته الائتمانية بشكل كامل دون اللجوء إلى التدابير المحتملة مثل تحقيق الضمان.

4. مخاطر الملاءة

يخضع مصرف المغرب للنصوص التنظيمية الاحترازية لبنك المغرب، والمتعلقة بحساب الحد الأدنى لنسبة الملاءة والالتزام بها. وفقًا لدورية بنك المغرب المتصلة بالمعامل الأدنى لنسبة الملاءة المالية لمؤسسات الائتمان، يتعين على البنك أن يحترم، على أساس فردي و / أو موطد، النسبة الدنيا لمعامل الملاءة 12٪، بما في ذلك 9٪ في المستوى الأول.

فضلا عن ذلك، وفي إطار نظام قبول المخاطر، وضع مصرف المغرب لنفسه أهدافًا إدارية وحدود قبول على نسبة الملاءة المالية التي تتجاوز الحدود الدنيا التنظيمية.

يعتبر قسم الخزينة وإدارة الأصول والخصوم مسؤولاً عن ضمان الملاءمة الدائمة بين الأموال الذاتية المتاحة والأصول المرجحة بالمخاطر للبنك، وفقًا لأهداف إدارته.

يتم حساب متطلبات الأموال الذاتية من خلال مراعاة:

- الأصول المرجحة بالمخاطر والأموال الذاتية حتى الآن؛
- توقعات حول تطور مجاميع الميزانية العمومية؛
- التدفق المتوقع للأموال الذاتية (الديون الثانوية / النتيجة، إلخ)؛
- سياسة توزيع الأرباح؛
- التغييرات التنظيمية المحتملة أو المعيارية المنصوص عليها في طرق الحساب.

تجري عملية تخطيط رأس بالتزامن مع السنة المالية المتصلة بها اتصالاً وثيقًا.

يتم تحديث تخطيط رأس المال كلما اقتضت الضرورة ذلك.

يرفع قسم الخزينة وإدارة الأصول والخصوم تقارير ربع سنوية إلى اللجنة المكلفة بإدارة الأصول والخصوم حول مستوى نسبة الملاءة المالية وتطورها. كما أنه يقترح، عند الاقتضاء، التدابير المقررة بهدف الامتثال للأهداف المسطرة، والشروع في تطبيقها بعد الموافقة عليها.

تخضع الأدوات المالية (على سبيل المثال: الديون الثانوية) الصادرة عن مصرف المغرب كجزء من إدارته للأسهم لمسؤولية قسم الخزينة وإدارة الأصول والخصوم.

نسبة الملاءة المالية 2020-2022

يتمتع مصرف المغرب بأسس متينة تسمح له بالوفاء بجميع التزاماته، كما يتضح من نسبة الملاءة المالية للفترة الممتدة بين 2020 - 2022:

على الصعيد الشركة (بمليون درهم)	يونيو 20	دجنبر 20	يونيو 21	دجنبر 21	يونيو 22	دجنبر 22
الأموال الذاتية من المستوى 1 (T1)	4.508	4.662	4.861	4.922	5 111	5 005
الأموال الذاتية من المستوى 2 (T2)	1.674	1.753	1.710	1.711	1 699	1 567
الأموال الذاتية	6.182	6.414	6.571	6.633	6 811	6 572
مخاطر الائتمان المرجحة والتشغيل والسوق	41.758	41.749	41.846	42.016	44 955	44 951
مخاطر الائتمان المرجحة	37.420	37.352	37.088	37.219	40 200	40 371
مخاطر التشغيل المرجحة	4.120	4.168	4.196	4.268	4 336	4 464
مخاطر السوق المرجحة	219	228	562	529	419	116
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)	10,79%	11,17%	11,62%	11,71%	11,37%	11,13%
معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)	14,80%	15,36%	15 ,70%	15,79%	15,15%	14,62%

المصدر: مصرف المغرب

خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2022، استوفى مصرف المغرب المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالملاءة المالية وبالطرف الآخر بنسبة 11.13٪ عند متم 2022.

في 31 دجنبر 2022، بلغت نسبة الملاءة المالية 14.62٪. تبين هذه النسبة مستوى الملاءة المالية الذي يعكس قدرة البنك الكبيرة على الوفاء بالتزاماته من خلال الأموال الذاتية.

يتم احتساب المخاطر المرجحة باستخدام المقاربة القياسية لمخاطر الائتمان والطرف المقابل والسوق، وباستخدام طريقة المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

منذ عام 2019، ولاعتبارات احترازية، طلب بنك المغرب من المؤسسات الائتمانية إنشاء سند للأموال الذاتية يسمى "سند الأموال الذاتية لمواجهة التقلبات الدورية" على أساس فردي و / أو موطد.

يتكون هذا السند، الذي يتأرجح مستواه بين نطاق 0٪ و2.5٪ من المخاطر المرجحة، من الأموال الذاتية الأساسية من المستوى الأول. ويسبق الامتثال لهذا الحد الإضافي إشعار مدته 12 شهرًا. إن التصريح بنسب الملاءة للجهة التنظيمية يتم على أساس نصف سنوي، ويصاحب هذا الإجراء نشر الدعامة الثالثة التي تهدف إلى ضمان شفافية المعلومات المالية: تفاصيل النسب الاحترازية، وتكوين الأموال الذاتية، وكذا توزيع المخاطر المرجحة.

نسبة الملاءة المتوقعة

عند متم سنة 2022، تفوق النسب المتوقعة لمصرف المغرب على أساس فردي وموطد الحدود الدنيا التنظيمية السارية: 9.0٪ من حيث نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من المستوى الأول و12.0٪ من إجمالي الأموال الذاتية القائمة على السياسة الداخلية لإدارة رأس المال.

يتم احتساب الأموال الذاتية الاحترازية وفقًا للمنشور رقم 14 G 2013 وللإشعار الفني رقم DSB / 2018 / 01 الذي يتضمن تأثيرات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9.

توضح الجداول أدناه تطور نسبة الملاءة المتوقعة لمصرف المغرب على مدار الثمانية عشر شهرًا القادمة:

فردي	يونيو 23	دجنبر 23	يونيو 24	دجنبر24
نسبة الأسهم العادية من المستوى الأول	10,63%	11,03%	11,97%	12,10%
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)	10,98%	11,74%	11,93%	12,41%
معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)	14,35%	14,79%	14,82%	14,88%

المصدر: مصرف المغرب

موطد	يونيو 23	دجنبر 23	يونيو 24	دجنبر24
نسبة الأسهم العادية من المستوى الأول	11,49%	12,36%	12,49%	12,11%
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)	11,83%	12,69%	12,53%	12,40%
معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)	14,22%	14,75%	14,39%	13,77%

المصدر: مصرف المغرب

تظل النسب المتوقعة لمصرف المغرب أكبر من الحد الأدنى التنظيمي المعمول به: 9.0٪ من حيث نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من المستوى الأول و12.0٪ من إجمالي الأموال الذاتية القائمة على السياسة الداخلية لإدارة رأس المال..

توزيع وتباين الأصول المرجحة بالمخاطر (بآلاف الدراهم)

	دجنبر 21	دجنبر 22	التطور

	الأصول المرجحة	متطلبات الأموال الذاتية	الأصول المرجحة	متطلبات الأموال الذاتية	الأصول المرجحة	متطلبات الأموال الذاتية
مخاطر الائتمان	38 672 239	3 039 779	41 091 674	3 287 332	2 419 407	193 553
منها السيادية	16 964	1 357	6 820	546	10 144-	811-
منها المؤسسات	3 028 933	224 315	2 914 980	223 198	-113 953	-9 116
منها الشركات	22 417 798	1 793 424	25 218 503	2 017 480	2 800 705	224 056
منها عملاء التجزئة	9 551 431	764 114	9 627 905	770 232	76 474	6 118
مخاطر السوق	529 029	42 322	115 891	9 271	-413 138	-33 051
مخاطر التشغيل	4 650 313	372 025	4 729 259	378 341	78 945	6 316
مخاطر الائتمان	4 650 313	372 025	4 729 259	378 341	78 945	6 316
المجموع	**43 851 582**	**3 508 127**	**45 936 796**	**3 674 944**	**8 085 214**	**166 817**

المصدر: مصرف المغرب

توزيع مخاطر السوق

بآلاف الدراهم

	31/12/2020	31/12/2021	31/12/2022
الأموال الذاتية من المستوى الأول	5 201 810	5 550 085	5 540 206
إجمالي الأموال الذاتية	6 534 187	6 782 220	6 648 040
المخاطر المرجحة	43 680 189	43 851 582	45 936 796
نسبة الأموال الذاتية الاساسية (1T)	11,91%	12,66%	12,06%
نسبة الملاءة	14,96%	15,47%	14,47%

المصدر: مصرف المغرب

عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

تهدف عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، من ناحية، إلى ضمان التوازن الدائم بين الأموال الذاتية للبنك وجميع المخاطر التي تنطوي عليها وتوقع الاختلالات التي من شأنها أن تضر بقابليته المالية واستمراريته، ومن ناحية ثانية، إلى تنفيذ حلول الاسترداد المناسبة.

وتلعب هذه العملية دوراً جوهرياً في التقييم:

- نموذج أنشطة البنك؛
- الحكامة الداخلية والتدبير الشامل للمخاطر؛
- المخاطر الكبرى - قبول المخاطر؛
- متطلبات رأس المال التنظيمية والداخلية؛

- إدارة الأموال الذاتية الاحترازية (الركيزتان 1 و2).

تعد مقاربة ICAAP عملية في الإثراء المستمر، والتي تتطور بناءً على طلب المسؤولين، لتأخذ في الاعتبار التغييرات التنظيمية (منشور W / 2021 / 3 والمتطلبات المتزايدة لبنك المغرب) ودمج أفضل الممارسات الدولية.

يقدم الإطار العام لقبول المخاطر عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال كواحدة من آلياته التشغيلية الرئيسية.

بالنسبة للسنة المالية لعام 2021، تم احترام عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإثرائها. وعليه، يتم إبلاغ المجلس المكلف بالمراقبة بانتظام بالتغييرات المهمة التي طرأت على هذه العملية، وبإعداد تقارير منتظمة ورفعها إليه. كما تم إدراج التغييرات التي أدخلت على نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في جدول أعمال اجتماع المجلس التنفيذي.

وأخيراً، جرى تعزيز ملكية النظام من خلال ما يلي:

- دورة تكوينية في نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لصالح أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس المراقبة في عام 2021؛
- دعم قوي من قبل الإدارة المالية، والتي تضمن تمركز نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والتي حققت، خلال السنة المالية الفارطة، أشغالاً مهمة لتحسين وتعزيز النظام (انظر التغييرات الرئيسية المدمجة في نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لعام 2021)؛
- الدعم الفني من لدن شركة خارجية بهدف التحسين المستمر لنظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ومن أجل دمج أفضل الممارسات الدولية؛
- دمج العناصر الرئيسية لنظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في بيانات التقارير الموجهة إلى الهيئات المسؤولة وكذا إلى مجلس المراقبة، وإثرائها بأبعاد استشرافية يتم تحديثها بانتظام.

المخاطر المتعلقة بالمنافسة

يعد مصرف المغرب بنكًا شاملاً وعموميًا يخدم جميع شرائح العملاء (الأفراد والمهنيين والشركات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة) وكافة الأعمال المصرفية.

المنافسون الرئيسيون لمصرف المغرب هم: التجاري وفا بنك، والبنك الشعبي، وبنك إفريقيا، والشركة العامة، والبنك المغربي للتجارة والصناعة، وبنك CIH، والقرض الفلاحي، وبنك CFG، والذين يعملون على تطوير النشاط المصرفي التجاري.

تعتمد استراتيجية التموقع في مصرف المغرب على:

- جودة الخدمة والامتثال لالتزاماتها تجاه العملاء (على سبيل المثال: حملات الرهن العقاري لمدة 48 ساعة، والائتمان الاستهلاكي)؛
- الابتكار كثقافة مؤسسية في خدمة العملاء (دفع الفواتير باستخدام أجهزة الصراف الآلي، بطاقة "دابا دابا" المدفوعة مسبقًا والقابلة لإعادة الشحن، والخدمات المصرفية الإلكترونية، إلخ)؛

إن حجم المجموعة يعد عاملاً مميزًا لجميع شرائح العملاء (عرض التنقل للأفراد مع مجموعة RIBAT بالشراكة مع Crédit Lyonnais وIntermed وe-Ris ومع الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي في فرنسا للشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقربها من بنك التمويل والاستثمار التابع للمجموعة).

المخاطر المتعلقة بالتشغيل

تبنى مصرف المغرب التعريف المشتق من توصيات بازل 2 للمخاطر التشغيلية. والذي يتعلق بالخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية، بما في ذلك المخاطر القانونية.

هذه هي المخاطر المرتبطة بتنفيذ المعاملات. وهي تشمل مخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر القانونية والضريبية والتنظيمية والتجارية.

- تنفيذ نظام تدبير المخاطر التشغيلية

يهدف نظام تدبير المخاطر التشغيلية، الذي وضعه البنك، على تحديد جميع مصادر المخاطر الرئيسية بهدف تغطيتها (الاحتيال الداخلي، والاحتيال الخارجي، والممارسات في مجال التوظيف والسلامة في مكان العمل، ومنتجات العملاء وممارسات الأعمال، والأضرار التي لحقت بالأصول الملموسة، والأعمال التجارية وأعطال الأنظمة وتنفيذ التسليم وإدارة العمليات).

الرهانات الكبرى

التحكم في تكلفة المخاطر التشغيلية؛

الوقاية من المخاطر الكبرى؛

تحسين تغطية المخاطر؛

إدماج التأثير التنظيمي الثلاثي، وعلى وجه التحديد الإدارة من خلال الأموال الذاتية والمراقبة التنظيمية والتواصل المالي.

مكونات النظام

يعتمد نظام تدبير المخاطر التشغيلية المطبق على أربع مكونات:

المكون التنظيمي

يُعهد بمراقبة المخاطر التشغيلية إلى هيئة مسؤولة عن المراقبة الدائمة للمخاطر، وهي الهيكل الشامل لنظام المراقبة الداخلية للبنك.

يتحقق نظام التدقيق الداخلي بشكل دوري من التنفيذ الفعال لنظام تدبير المخاطر التشغيلية على مستوى المؤسسة بأكملها.

يقوم مجلس الإدارة بمراقبة حالة المخاطر بشكل منتظم من خلال لجنة المراقبة الداخلية التي يرأسها رئيس مجلس الإدارة.

تتكلف لجنة المخاطر بإبلاغ مجلس لجنة المراقبة بكافة المخاطر الرئيسية المطروحة.

المكون النوعي

يمكن من تقييم ومنع المخاطر من خلال مسح المخاطر التشغيلية.

المكون الكمي

يمكن من قياس ومراقبة تكلفة المخاطر والحوادث من خلال مراقبة الخسائر وإنشاء نظام تنبيه.

- عنصر تخصيص الأموال الذاتية

ومن باب الاحتياط، اختارت المؤسسة تخصيص الأموال الذاتية بناءً على طريقة "المؤشرات الأساسية" بهدف التطور السريع نحو الطريقة "القياسية".

أمن نظم المعلومات

يتم ضمان أمن نظم المعلومات من خلال تنفيذ سياسة أمنية ونظام مراقبة دائم. يتم إجراء اختبارات التسلل ومسح الثغرات الأمنية، فضلا عن تقييمات أمن نظم المعلومات بشكل منتظم.

التخطيط لاستمرارية العمل

ومن أجل ضمان استمرارية أنشطة البنك في حالة وقوع كارثة، تتوفر المؤسسة على خطة لاستمرارية العمل، تتكون من:

- خطة الإغاثة المعلوماتية لإنقاذ خدمات تكنولوجيا المعلومات المهمة؛
- خطة احتياطية للمستخدم مع تطوير موقع احتياطي لاستخدامه في حالة وقوع كارثة؛
- نظام إدارة الأزمات؛
- نظام استمرارية الأنشطة خاص بسيناريو جائحة الأنفلونزا.

يتم اختبار وتحسين خطة استمرارية الأعمال بانتظام.

الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات الأساسية

وفيما يتعلق بتدبير الأنشطة المنفذة بالاستعانة بمصادر خارجية، يتوفر البنك على سياسة رسمية للاستعانة بالمصادر الخارجية، تحدد ما يلي:

- طرق استعانة البنك بالمصادر الخارجية لقضاء خدماته؛
- البنود القانونية التي تلزم مزود الخدمة؛
- مؤشرات مراقبة مستوى جودة الخدمة وقياس الأداء.

وقد مكنت اتفاقيات الخدمات للمؤسسة، بما في ذلك مؤشرات الجودة، من دمج مراقبة هذه الأنشطة في نظام الرقابة الداخلية.

الامتثال لالتزامات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا"

يتمتع مصرف المغرب، كمؤسسة مالية تابعة لمجموعة القرض الفلاحي "شركة مساهمة"، فضلا عن شركتيه التابعتين CDM Offshore وCDM Capital، على نظام يتوافق مع تنظيمات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية منذ دخوله حيز التنفيذ.

المقصود بالمختصر " فاتكا" هو قانون أمريكي يهدف إلى تعزيز مكافحة التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين أو المقيمين في أمريكا.

وبغية الوفاء بالالتزامات التي تفرضها هذه التنظيمات الخارجية، يجدر بالمؤسسات المالية غير الأمريكية (مؤسسات مالية أجنبية) تحديد وتقديم المعلومات المتعلقة بأصحاب الحسابات الأصليين أو المقيمين في الولايات المتحدة.

اعتمد مصرف المغرب، اعتباراً من دجنبر 2016، على قانون فاتكا "مؤسسة مالية أجنبية مشاركة في الاتفاق الحكومي الدولي ذات تقارير مجمعة". ومنذ ذلك الحين، يبعث المصرف تقارير سنوية مباشرة إلى مصلحة الضرائب الأمريكية وفقًا لتنظيمات فاتكا، وفي احترام تام للقوانين التنظيمية المغربية.

وضع مصرف المغرب والشركات التابعة له نظامًا مناسبًا يمكّنهم من الامتثال لتنظيمات فاتكا، والذي يخضع لشهادة سنوية من قبل القائمين عليه.

نظام تدبير المخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية

يتم تقييم وتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية وحكامة الشركات وفقًا لنظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للبنك، والذي سهر مصرف المغرب على تطويره تماشياً مع متطلبات الحكامة الرشيدة للمخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية المشار إليها في منشور بنك المغرب رقم5W2021، وبالتشارك مع شريكنا المميز "مؤسسة التمويل الدولية".

ويسهر هذا النظام على ضمان مقاربة شاملة ومنتظمة للمخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية.

لقد تمت صياغة سياستنا البيئية والاجتماعية وفقًا للمعايير الدولية، كما تمت الموافقة عليها من لدن مجلس المراقبة في مصرف المغرب.

ويعمل البنك على إدماج نظامه، المتعلق بتدبير المخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية، في الهيكل التنظيمي، وذلك من أجل حماية قيمة أصول البنك والتماشي مع مسار النمو المسؤول والمستدام.

اعتبارًا من 31 دجنبر 2022، لم يتم تسجيل أية مخاطر مالية متعلقة بالقضايا البيئية.

تدبير المخاطر المحددة من لدن مصرف المغرب والناجمة عن تغير المساهم الرئيسي

تجري السيطرة بشكل تام على المخاطر المتعلقة بتغير المساهم الرئيسي. ويتم الانتقال وفقًا للخطة والجدول الزمني المتفق عليه بين مختلف الأطراف والجهة التنظيمية.

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 5 يوليوز **2023** تحت المرجع **VI/EM/020/2023** .

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية